E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr. -
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2007/IG.1/6
19 February 2007
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة السادسة
عمّان، ٥-٧ آذار/مارس ٢٠٠٧

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

هجرة الأيدي العاملة في البلدان العربية

موجز

تكتسب الهجرة أهمية بالغة على الصعيدين الدولي والإقليمي، بحيث بات موضوع الهجرة الدولية ضمن الأولويات المطروحة على الصعيد العالمي. وقد كان للأمم المتحدة دور بارز في تفعيل الاهتمام بالموضوع، فأطلقت مبادرتين. فالمبادرة الأولى في عام ٢٠٠٢ بإنشاء اللجنة العالمية للهجرة الدولية بإيعاز من الأمين العام للأمم المتحدة، استهدفت صياغة استجابة عالمية شاملة ومتجانسة لموضوع الهجرة. والمبادرة الثانية جاءت من الجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك عندما أقرت في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ التحضير لحوار رفيع المستوى حول الهجرة الدولية يتم عقده خلال الدورة ٦١ للجمعية العامة للأمم المتحدة، ويهدف إلى مناقشة موضوع الهجرة الدولية وتحديد أفضل الوسائل والبرامج للتقليل من آثارها السلبية وتعزيز آثارها الإيجابية في التنمية.

وانطلاقاً من الأهمية التي يكتسبها موضوع الهجرة والاهتمام الذي يستقطبه، أعد هذا التقرير عن هجرة الأيدي العاملة في البلدان العربية، ويتناول العلاقة المتبادلة بين هجرة القوى العاملة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية في مختلف البلدان العربية. ويقدم هذا التقرير إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السادسة للمناقشة.

07-0105

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١-٥	٣
أولاً-	**فعالية العوامل الاقتصادية والديمغرافية في هجرة العمالة العربية**	٦-٢٤	٤
	ألف- الأداء الاقتصادي العربي	٦-٧	٤
	باء- أداء أسواق العمل العربية	٨-١٧	٤
	جيم- خصائص القوى العاملة في الوطن العربي	١٨-٢٠	٧
	دال- السكان والخصائص الديمغرافية في البلدان العربية	٢١-٢٤	٨
ثانياً-	**هجرة العمالة العربية وتياراتها في البلدان العربية**	٢٥-٣٥	٩
	ألف- تيارات الهجرة العربية	٢٦-٢٨	١٠
	باء- الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي	٢٩-٣٢	١٢
	جيم- خصائص القوى العاملة الوطنية والوافدة	٣٣-٣٥	١٣
ثالثاً-	**الآثار والتبعات الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة العربية**	٣٦-٤٨	١٤
	ألف- التبعات والآثار الاقتصادية	٣٦-٤١	١٤
	باء- التبعات والآثار الاجتماعية	٤٢-٤٨	١٥
رابعاً-	**سياسات الهجرة في بلدان الإرسال والاستقبال**	٤٩-٥٤	١٧
	ألف- الملامح العامة لسياسات الهجرة	٤٩-٥٠	١٧
	باء- سياسات بلدان مجلس التعاون الخليجي	٥١-٥٢	١٧
	جيم- سياسات بلدان المشرق العربي	٥٣	١٨
	دال- سياسات بلدان المغرب العربي	٥٤	١٨
خامساً-	**الآفاق المستقبلية لانتقال الأيدي العاملة العربية**	٥٥-٦١	١٩
	ألف- استنتاجات	٥٦-٦٠	١٩
	باء- الإطار المقترح لإجراءات وضع سياسات تربط بين هجرة الأيدي العاملة والتشغيل	٦١	٢٠

قائمة الأشكال

١- نسبة الوافدين من مجموع السكان في بلدان مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٠٥ ..... ٩

٢- نسبة القوى العاملة الوافدة من مجموع القوى العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي بين عامي ١٩٧٩ و٢٠٠١ ..... ١٣

المراجع ٢٤

المرفق ٢٨

مقدمـــة

١- يعتمد إعداد التقرير في إطاره التحليلي على أن العلاقة بين الهجرة والتنمية هـــي علاقـــة متبادلـــة. فالهجرة الدولية ساهمت في دعم نمو الاقتصادات العالمية والإقليمية والمحلية، وفي بنـــاء دول ومجتمعـــات متعددة، وفي تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الأفراد، وفي إغناء الموروث الثقافي والحـــضاري والفكري، وفي صقل مهارات الأفراد في بلدان الإرسال والاستقبال. وبما أن البلدان العربية تترابط بمصالح اقتصادية واجتماعية مشتركة، يمكن لهجرة الأيدي العربية أن تكون مدخلاً للتكامل الإقليمي واعتماد سياسات إقليمية ملائمة. فطوال عقود من الزمن، كان لسوق العمل العربية دور إيجابي في إحداث التوازن بين فائض الأيدي العاملة في البلدان ذات الوفرة السكانية وقلة الموارد، وندرتها في البلدان ذات الفـــائض الاقتـــصادي والندرة السكانية. وقد تميزت هذه الفترة بسياسات وتشريعات تعتمد على مبدأ إعطاء الأفضلية في الحصول على عمل للقوى العاملة العربية. ومع بداية إنهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، بدأت الدول النفطيـــة بمراجعة سياساتها الاقتصادية وخططها الاستثمارية وبرامجها الإنمائية. فبـــدأت مرحلـــة جديـــدة شـــملت إجراءاتها تقليص التعاقدات الجديدة وتقليص الرواتب والأجور، ومحاولة فرض ضـــرائب علـــى الوافـــدين، وصولاً إلى محاولة الاستغناء عن خدمات إعداد كبيرة منهم.

٢- والهدف النهائي من التقرير هو التأكيد على ضرورة تكوين رؤية استراتيجية لدى الحكومات العربية يستعان بها عند التشاور والحوار في قضايا هجرة القوى العاملة العربيـــة. فـــإزاء التغيـــرات الاقتـــصادية والاجتماعية والسياسية والديمغرافية المتوقعة على الصعيد الإقليمـــي، وإزاء تغيـــر الـــسياسات والمواقـــف الحكومية في بلدان الإرسال والاستقبال، يستحسن أن تعمل الحكومات على تنسيق المواقف وتعزيز التعـــاون فيما بينها لمواجهة التحديات التي تطرحها هذه التغيرات والاستفادة من الفرص التي تتيحها، وذلك في إطـــار واقعي يساعد في إحداث توازنات إقليمية عند التعامل مع قضايا الهجرة في المستقبل.

٣- وقد اعتمد هذا التقرير في تحقيق الهدف المرجو منه على:

(أ) تحليل الواقع والاتجاهات الأساسية لهجرة الأيدي العاملة في إطار يتناول تطور تيارات هجرة الأيدي العاملة العربية، وذلك في ضوء ديناميات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي ضوء أداء أسواق العمل العربية وفعاليتها في ترشيد العرض وتلبية الطلب على الأيدي العاملة؛

(ب) صياغة إطار إقليمي يتضمن مجموعة من السياسات والإجراءات التي يمكن اعتمادهـــا فـــي تعظيم الفوائد وتقليل الخسائر التي تفرزها هجرة الأيدي العاملة العربية على الصعيدين الوطني والاقليمي.

٤- ولتحليل واقع واتجاهات هجرة الأيدي العاملة في المنطقة العربية، يعتمد التقرير منهجيـــة وصـــفية تحليلية مدعمة بخلفية تاريخية. ونظراً إلى قلة البيانات الاحصائية المتجانسة زمنياً والمفصلة حسب الجنس، اعتمد التقريرفي بعض جوانبه على ما هو متوفر من بيانات لفترات زمنية متقطعة، إلا أنها كافية لتوضـــيح الاتجاهات العامة للهجرة وتحديد الفرص والتحديات التي تفرضها هجرة القوى العاملة العربية.

٥- ويقع التقرير في خمسة فصول. يتناول الفصل الأول فعالية العوامل الاقتصادية والديمغرافيـــة فـــي هجرة الأيدي العاملة العربية؛ ويتناول الفصل الثاني بالتفصيل طبيعة هجرة الأيدي العاملـــة وتياراتهـــا فـــي البلدان العربية؛ ويتناول الفصل الثالث الآثار والتبعات الاقتصادية والاجتماعية لهجرة الأيدي العاملة العربية؛

ويتناول الفصل الرابع سياسات الهجرة في بلدان الإرسال والاستقبال؛ ويتضمن الفصل الخامس تصوراً مستقبلياً لهجرة القوى العاملة. وترفق بالتقرير مجموعة جداول تتضمن الأرقام والبيانات لتوضيح الواقع والاتجاهات.

أولاً- فعالية العوامل الاقتصادية والديمغرافية في هجرة العمالة العربية

ألف- الأداء الاقتصادي العربي

٦- يقدر الناتج المحلي الإجمالي لمجموع البلدان العربية بحوالى ٨٧٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٤، مقابل ٧٥١ مليار دولار في عام ٢٠٠٣. وقد سجلت هذه البلدان معدلاً مرتفعاً للنمو بالأسعار الجارية، بلغ نحو ١٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠٤ مقابل نحو ١١,٣ في المائة في عام ٢٠٠٣. ويقدر معدل النمو بالأسعار الثابتة، على اعتبار سنة الأساس ٢٠٠٠، بحوالى ٦,٧ في المائة في عام ٢٠٠٤ وحوالى ٦,١ في المائة في عام ٢٠٠٣. وهذان المعدلان هما من أعلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة منذ مطلع العقد الحالي (الجدول ١). وتشير البيانات المتاحة من المصادر الوطنية والتقديرات الأولية إلى أن جميع البلدان العربية تقريباً حققت في عام ٢٠٠٤ نمواً للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، على اعتبار سنة الأساس ٢٠٠٠ وبالعملات الوطنية، بمعدلات تراوحت بين ١,٢ و٦,٠ في المائة في اثني عشر بلداً، هي البحرين، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والجماهيرية العربية الليبية، وجيبوتي، وعُمان، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن؛ وبمعدلات تراوحت بين ٦,٤ و٨,٥ في المائة في ستة بلدان أخرى هي: الأردن والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والسودان، وقطر، والكويت (الجدول ٢).

٧- وقد شهد هيكل الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية تغيراً من حيث حصص القطاعات الاقتصادية، فازدادت حصة إنتاج السلع، ونما ناتج الصناعات الاستخراجية في ضوء ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وإنتاجه. ويكشف الاندماج البطيء للبلدان العربية في التجارة العالمية عن ضعف في قدرتها التصديرية، وخاصة في تصدير المنتجات غير النفطية، وضعف الصلات التي تربطها بشبكات الإنتاج العالمية، وانخفاض نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر. فعلى الرغم من التحسن النسبي الذي شهدته بيئة الاستثمار في العديد من البلدان العربية، لا يزال يلزم الكثير من العمل لتطوير وتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار، أسوة بمناطق أخرى من العالم. ولعل أبرز شروط التحسن على هذا الصعيد هو القضاء على عوامل عدم الاستقرار التي لا تزال تعوق التدفق المطلوب للاستثمارات الخارجية[١]. وهذا يعني أن القدرة على تحويل الادخار إلى استثمار في هذه المنطقة كانت ضعيفة مقارنة بالاتجاه الذي كان سائداً في العالم النامي في تلك الفترة[٢].

باء- أداء أسواق العمل العربية

٨- يعتمد أداء أسواق العمل العربية بدرجة كبيرة على توفر الشروط الموضوعية ذات الصلة بتطور بنى الإنتاج، ودور القطاعات الاقتصادية في تكوين القيمة المضافة وخلق فرص العمل، بما في ذلك القطاع العام والخاص، ومرونة نظام التعليم ومواءمة نواتجه مع احتياجات سوق العمل . ويعتمد أداء أسواق العمل كذلك

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣، ص ١٧٤.

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تحليل الأداء الاقتصادي، ص ٣.

على مدى التوازن بين النمو السكاني وتركيبته العمرية، وحجم الطلب على القوى العاملة. وعند التدقيق في توفر هذه الشروط يلاحظ أن أسواق العمل العربية تتسم بملامح مشتركة أهمها:

(أ) عدم التوازن في بنية الإنتاج القطاعية، فمع أن معظم البلدان العربية وضعت خططاً إنمائية لتطوير البنى الانتاجية، لم يستقطب قطاع الصناعة التحويلية إلا قدراً ضئيلاً من العمالة، مقارنة بقطاع الخدمات الذي يستوعب أعداداً كبيرة من القوى العاملة بإنتاجية منخفضة وأجور متدنية؛

(ب) ارتفاع معدلات نمو السكان وعدم توازن تركيبتهم العمرية، مما أثر سلباً على المعروض من القوى العاملة، على الصعيدين المحلي والإقليمي؛

(ج) تجزؤ أسواق العمل العربية وضعف مرونتها وانقسامها الواضح بين القطاع النظامي والقطاع غير النظامي، والعام والخاص، والريفي والحضري، والذكور والإناث؛

(د) ازدياد مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، التي أثرت على زيادة المعروض من القوى العاملة واتساع الفجوة بين النوعية المتوفرة والنوعية المطلوبة؛

(هـ) ضعف الرابط الكمي والنوعي بين نواتج نظم التعليم من جهة واحتياجات سوق العمل من جهة أخرى، مما لا يتماشى مع متطلبات بناء القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والدولية، والتي أصبحت تتطلب قدراً أكبر من المعارف والتقنيات والمهارات؛

(و) هيمنة القطاع العام على تشغيل القوى العاملة، مما يؤدي إلى استمرار انخفاض الانتاجية؛

(ز) قلة مساهمة القطاع الخاص في خلق فرص عمل إضافية وكثرة التركيز على زيادة الأرباح من خلال اتباع استراتيجية تكثيف رأس المال في البلدان العربية المرسلة للعمالة، والاعتماد على تكثيف العمل ودفع أجور متدنية في البلدان المستقبلة، وخاصة بلدان مجلس التعاون الخليجي.

٩- وفي ضوء الملامح الواردة آنفاً، ارتفعت معدلات البطالة في أسواق العمل العربية، ومن المتوقع أن تواصل الارتفاع. ويقدر معدل نمو فرص العمل بنسبة ٢,٥ في المائة، أي بأقل من نمو المعروض من القوى العاملة، حيث تشير التقديرات إلى أنه سينمو بمعدل ٣,٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥. وبافتراض ثبات الأوضاع المؤثرة في أسواق العمل العربية حتى عام ٢٠١٥، من المتوقع أن يشهد الفائض من القوى العاملة ارتفاعاً ملموساً، وأن يتراوح عدد العاطلين عن العمل الجدد بين ٣٥ و٥٠ مليون في عام ٢٠١٥، مما يطرح تحدياً رئيسياً أمام البلدان العربية. وتشير الدراسات إلى أن الدول العربية تحتاج إلى رفع معدل نمو فرص العمل بحيث يبلغ نسبة تتراوح بين ٤,٠ و٥,٠ في المائة خلال الأعوام الخمسة عشر المقبلة، لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل ولتخفيض معدل البطالة إلى مستوى معقول(٣).

١٠- ويقدر معدل البطالة الإجمالية في البلدان العربية بنحو ١٥ في المائة من مجموع القوى العاملة، أي حوالى ١٨ مليون من الأفراد قادرين على العمل، ويبحثون عنه ولا يجدونه. وفي فرادى البلدان العربية،

---

(٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣.

تراوح معدل البطالة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ بين ١,١ في المائة و٣,٩ في المائة من مجموع القوى العاملة في الكويت، والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر؛ وبين ٢٦ في المائة و٢٨ في المائة في الجزائر والعراق وفلسطين[٤].

١١- أما البطالة في بلدان مجلس التعاون الخليجي فتنفرد بخصوصية تميزها عن سائر البلدان العربية. ففي حين تشكل العمالة الوافدة أكثر من ٥٠ في المائة من حجم القوى العاملة في جميع تلك البلدان، وتناهز ٨٩ في المائة في بعضها، تشهد تلك المجموعة نفسها نمواً في معدلات البطالة بين المواطنين نتيجة لإحجامهم عن قبول فرص العمل في المهن الحرفية التي اتسمت بنظرة دونية تمنع المواطنين من الالتحاق بها لأسباب اجتماعية وليس لأسباب موضوعية، بفضل الرفاه الاجتماعي الذي توفره الدولة[٥].

١٢- وأما في العراق وفلسطين، فللبطالة أسباب مختلفة. فالأحداث المتكررة من حصار إسرائيلي، واجتياح عسكري لمناطق السلطة، تسهم في تزايد أعداد العاطلين عن العمل. وتتخذ الحالة العراقية خصوصية مختلفة، حيث انفراط عقد السلطة وتسريح العديد من الموظفين، وانعدام الأمن والاستقرار، جميعها عوامل ساهمت في زيادة معدل البطالة، بحيث بلغ حسب تقديرات منظمة العمل الدولية ٢٨,١ في المائة. وترى أوساط محلية أن هذا الرقم ينطوي على تحفظ مبالغ فيه، وأن معدل البطالة الحقيقي يتجاوز ٥٠ في المائة من مجموع القوى العاملة.

١٣- وأما مجموعة بلدان المغرب العربي، فتعاني من صعوبات متزايدة في تصدير الفائض من القوى العاملة إلى البلدان الأوروبية المجاورة، حيث الإجراءات المتشددة إزاء العمالة المهاجرة لأسباب أمنية ثم لأسباب اقتصادية. ولذلك باتت اقتصادات هذه البلدان تواجه تحدياً حقيقياً في خلق فرص عمل جديدة، يعرّض معدلات البطالة فيها للارتفاع في المستقبل المنظور في ظل تزايد السكان في سن العمل وتزايد أعداد العاطلين عن العمل وتضاؤل فرص الهجرة للعمل في البلدان الأوروبية.

١٤- ومن ناحية التوزيع حسب نوع الجنس، تشير بعض الإحصاءات إلى أن لمعدلات البطالة بين النساء أثراً ملموساً في ارتفاع معدل البطالة العام في المنطقة العربية. والجدير بالذكر أن الأيدي العاملة النسائية تتركز في قطاعات محددة مثل قطاعي التعليم والصحة اللذين يستوعبان أعداداً كبيرة من النساء. ويساهم تضاؤل فرص العمل للنساء في قطاعات الصناعة والخدمات وغيرها في ارتفاع معدلات البطالة بين النساء، وخاصة المتعلمات منهن[٦].

١٥- غير أن حجم البطالة حسب الفئات العمرية في بلدان المنطقة يحمل مؤشرات مثيرة للقلق. فالبطالة بين الشباب هي الأعلى عموماً، إذ تتجاوز نسبة ٥٠ في المائة في الأردن وقطر والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية، وتفوق ٨٢ في المائة في الجمهورية العربية السورية. وتشكل نسبة العاطلين عن العمل من الشباب نحو ٩٠ في المائة من مجموع العاطلين عن العمل في العراق ومصر، وتتراوح بين ٤٠ و٦٠ في المائة في الأردن وتونس والجزائر وفلسطين ولبنان واليمن. وقد ارتفعت نسبة البطالة بشدة في الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة في الجمهورية العربية السورية حيث تجاوزت ٥٧ في المائة في عام ١٩٨١ و٨٥,٥

---

(٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥، ص ٣٥.

(٥) تقرير السكان والتنمية، العدد الثاني، ص ٤٦.

(٦) تقرير السكان والتنمية، العدد الثاني، ص ٤٧.

في المائة في عام ١٩٩٩ من مجموع العاطلين عن العمل، ومعظمهم من الباحثين عن عمل لأول مرة. وتدل المؤشرات الإحصائية لعام ٢٠٠٤ على أن عدد الشباب العاطلين عن العمل والذين يبحثون عن عمل بلغ ٥,٢ مليون شخص. وسجلت مجموعة بلدان المغرب في عام ٢٠٠٤ أعلى معدل لبطالة الشباب بلغ ٢٧,٧ في المائة، تلتها مجموعة بلدان المشرق بمعدل قدره ٢١,٨ في المائة.

١٦- وواصلت معدلات البطالة بين الشباب الارتفاع في الأعوام الأخيرة في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث نسبة العاطلين عن العمل من الشباب تتجاوز ٨٠ في المائة من مجموع العاطلين عن العمل في قطر والكويت، ونحو ٧٥ في المائة في البحرين، و٦٥ في المائة في عُمان. ويدل تفاقم البطالة بين الشباب الوافدين إلى سوق العمل في البلدان العربية إلى أن السبب الرئيسي لهذه البطالة هو عدم قدرة الاقتصادات العربية على توفير فرص عمل كافية للوافدين إلى سوق العمل، نتيجة لبطء النمو وضعف الاستثمارات الجديدة، وعدم امتلاك هذه الفئة للمهارات والمعارف المطلوبة في سوق العمل(٧).

١٧- ومعدل البطالة بين الشابات أعلى منه بين الشباب. ففي مجموعة بلدان المشرق، لم تتمكن أكثر من ٣٠ في المائة من الشابات من العثور على عمل في عام ٢٠٠٤. وفي المنطقة العربية ككل، تجاوز معدل بطالة النساء ٢٤ في المائة. ورغم هذه المشكلة الخطيرة التي يطرحها ارتفاع معدل البطالة، لا تزال مشاركة المرأة في القوى العاملة تزداد في المنطقة. فبين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٤، تجاوز معدل نمو القوى العاملة من النساء معدل نمو القوى العاملة من الرجال بوجه عام. وهذا بحد ذاته تطور إيجابي جداً، ولكن لابد من التأكيد على الحاجة إلى زيادة التركيز على إتاحة فرص عمل لائق ومنتج للشابات اللواتي سيلتحقن بالقوى العاملة في المستقبل(٨).

جيم- خصائص القوى العاملة في الوطن العربي

١٨- من أبرز خصائص القوى العاملة في البلدان العربية حجمها الصغير ونموها السريع. فهي تشكل حوالى ٣٧,٤ في المائة فقط من مجموع سكان البلدان العربية حسب تقديرات عام ٢٠٠٣، مقابل ٤٧ في المائة في البلدان النامية و٤٩ في المائة في البلدان المتقدمة. أما معدل النمو السنوي لتلك القوى العاملة فيقدر بنحو ٣,٢ في المائة للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٣. ويعزى انخفاض نسبة القوى العاملة من مجموع عدد السكان إلى تركيبة السكان الفتية، وانخراط الشباب في التعليم، والانخفاض النسبي في نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

١٩- ويلاحظ أن نسبة العاملين إلى عدد السكان في المنطقة العربية تعتبر من أدنى النسب في العالم، إذ تقل عن ٣٥ في المائة، وبالتحديد في الأردن والجزائر والمغرب واليمن. وتبين الإحصاءات أن أعلى نسبة للعاملين إلى عدد السكان في البلدان العربية سجلت في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث بلغت ٦٣ في المائة في عام ٢٠٠٠، بينما سجلت أدنى نسبة في عُمان حيث لم تتجاوز ١٠ في المائة. أما في المملكة العربية السعودية، فقد شهدت هذه النسبة تقلباً ملحوظاً. ففي عام ١٩٩٠ كانت هذه النسبة ١٩ في المائة من مجموع السكان، وما لبثت أن انخفضت في أعقاب حرب الخليج ونتيجة لانخفاض أسعار النفط والتباطؤ الاقتصادي إلى ١٣,١ في المائة في عام ١٩٩٥، لتعاود الارتفاع إلى ٢٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠٠.

---

(٧) التقرير الاقتصادي العربي ٢٠٠١، ص ١٧٣.

(٨) الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٠٥، ص ٣١.

والجدير بالذكر أنه على الرغم من فتوة السكان، وتحسن معدلات التعليم، لا تزال نسبة عالية من القوى العاملة ذات مستوى تعليمي متواضع وتمثل فئة الأميين الشريحة الأكبر من القوى العاملة في عدد من البلدان العربية التي توفرت عنها بيانات، كالسودان ومصر والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن (الجدول ٣).

٢٠- وتعتبر حصة المرأة في القوى العاملة في المنطقة العربية الأدنى بين المناطق الرئيسية في العالم، حيث بلغت نحو ٢٩,٩ في المائة من مجموع القوة العاملة في عام ٢٠٠٣، مسجلة زيادة لم تتجاوز خمس نقاط مئوية فقط خلال اثنين وثلاثين عاماً. ولا يتناسب هذا التقدم البطيء في حصة المرأة مع التحسن الذي حققه تحصيلها العلمي. ويعزى هذا التفاوت إلى عدة عوامل منها بطء النمو الاقتصادي، وضعف الطاقة الاستيعابية لسوق العمل، والأطر القانونية والنظم الاجتماعية والثقافية التي تحد من انخراط المرأة في القوى العاملة، وإلى عدم توفر الفرص الملائمة للاستخدام الجيد لقدرات المرأة (الجدول ٤).

دال- السكان والخصائص الديمغرافية في البلدان العربية

٢١- يقدر مجموع عدد سكان البلدان العربية في عام ٢٠٠٤ بنحو ٣٠٦,٤ مليون نسمة، يشكلون حوالى ٥ في المائة من سكان العالم. ويقدر متوسط معدل نمو سكان البلدان العربية بنحو ٢,٣ في المائة، وهو أعلى من معدل نمو سكان البلدان النامية البالغ ١,٤ في المائة، والبلدان المتقدمة البالغ ٠,٥ في المائة، وسكان العالم البالغ ١,١ في المائة[٩]. وعلى مستوى فرادى البلدان العربية، يتراوح معدل النمو السكاني في عام ٢٠٠٤ بين نحو ٠,٦ في المائة في كل من تونس ولبنان، و٨,٢ في المائة في الإمارات العربية المتحدة حيث تأثر المعدل بعامل الهجرة، نتيجة لازدياد القادمين للعمل في هذا البلد. وعلى الرغم من ارتفاع المعدل المطلق للنمو السكاني في معظم البلدان العربية، فهو في تراجع منذ التسعينات[١٠].

٢٢- أما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث يتكون السكان من ثلاث مجموعات هي: مجموعة المواطنين، ومجموعة العرب، ومجموعة الآسيويين، فحدث نمو سكاني يقدر بعشر مرات خلال الأعوام الخمسين الماضية. فقد ارتفع عدد السكان من ٤ ملايين نسمة في عام ١٩٥٠ إلى ٤٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٦. وتؤكد الإحصاءات أن عدد السكان في هذه البلدان، أصبح يتضاعف مرة كل ١٥ عاماً، منذ عام ١٩٦٠، ونتيجة لظهور الثروة النفطية وقدوم الوافدين. وتشير التقديرات السكانية إلى أن عدد سكان هذه المجموعة سيصل إلى ٤٥,٣٦٠ مليون نسمة في عام ٢٠١٥، وإلى ٧٩,٦١٧ مليون نسمة في عام ٢٠٢٥.

٢٣- وهكذا يمكن القول إن الزيادة الكبيرة في عدد السكان ليست مسألة نمو طبيعي فحسب، وإنما هي نتيجة للهجرة الأجنبية واستقدام الأيدي العاملة. ويلاحظ ارتفاع نسبة الأجانب بين سكان بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث قدرت هذه النسبة في عام ٢٠٠٥ بحوالى ٣٨,٥ في المائة من مجموع السكان (الجدول ٥). ويشكل الأجانب الغالبية في الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت، ويشكل المهاجرون شريحة كبيرة في البحرين وعُمان والمملكة العربية السعودية. ويوضح الشكل ١ نسبة الوافدين من مجموع السكان في بلدان مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٠٥.

---

(٩) يتراوح المعدل بين المناطق الرئيسية في العالم بين -٠,٢ في المائة لوسط وشرق أوروبا و٢,٣ في المائة للبلدان الأقل نمواً. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية"، ٢٠٠٣. ولمزيد من المعلومات عن متوسطات مؤشرات التطورات الاجتماعية الخاصة بالمناطق الرئيسية في العالم والمشار إليها في هذا الجزء، راجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية"، ٢٠٠٢ و٢٠٠٣.

(١٠) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥، ص ٢٧.

الشكل ١- نسبة الوافدين من مجموع السكان في بلدان مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٠٥

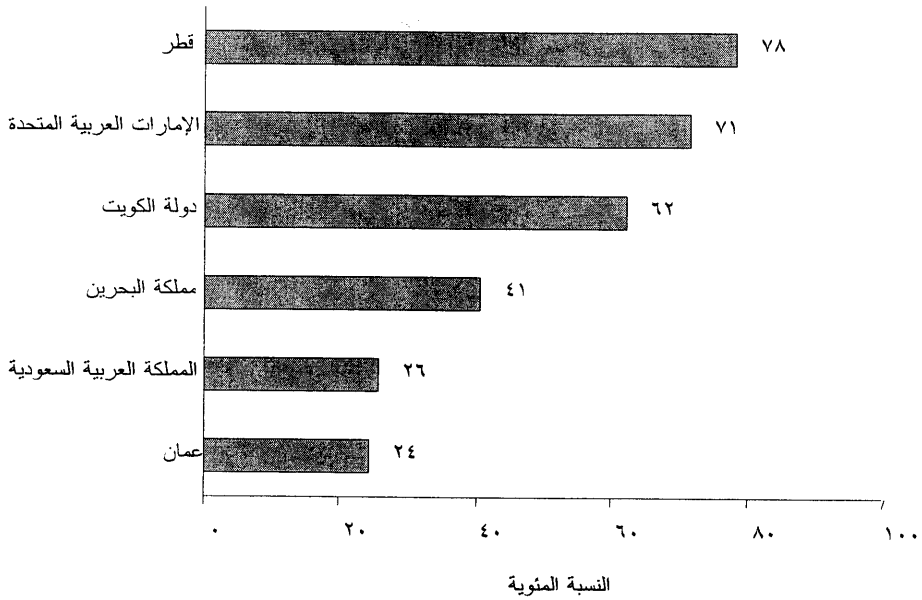

المصدر: إعداد المؤلف.

٢٤- ويتضح من الجدول ٦ أن الهرم السكاني في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي يتميز بفتوة التركيب العمري، حيث يشكل صغار السن شريحة كبيرة من المجتمع. وتختلف التركيبة السكانية بين فئتين من بلدان المجلس. ففي حين تتركز نسبة عالية من السكان في الفئة العمرية الصغيرة (٠-١٤ سنة) في سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية، يلاحظ أن هذه النسبة منخفضة في البلدان الأخرى. ويدل ذلك على انخفاض نسبي في معدلات المواليد في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت، حيث يُلاحظ أن نسبة السكان مرتفعة في الفئة العمرية الشابة (٢٥-٤٤ سنة)، وأقل إلى حد ما في عُمان والمملكة العربية السعودية. ويوضح الجدول ٧ أعداد السكان حسب نوع الجنس، لعام ٢٠٠٠، حيث يلاحظ أن نسبة الذكور من مجموع السكان في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي فاقت النسبة المتعارف عليها، أي ٥٠ في المائة. وقد بلغت هذه النسبة ٦٦,٧ في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و٦٥,٦ في المائة في قطر، و٦١,٣ في المائة في الكويت، بينما لم تتجاوز ٥٥,٩ في المائة في المملكة العربية السعودية. ويعزى ذلك عموماً إلى استقدام الأيدي العاملة من البلدان الأخرى ووجود ظاهرة انتقائية للهجرة خاصة بين الذكور، فضلاً عن ترك بعض العاملين الوافدين زوجاتهم وأسرهم في بلدانهم.

ثانياً- هجرة العمالة العربية وتياراتها في البلدان العربية

٢٥- بلغ حجم الهجرة في المنطقة العربية ١٩,٨ مليون نسمة في عام ٢٠٠٥، مقابل ١٣,١ مليون نسمة في عام ١٩٩٠، بينهم مليون في مجموعة بلدان المغرب العربي، و٥,٧ ملايين في مجموعة بلدان المشرق العربي، و١٢,٨ مليوناً في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ألف- تيارات الهجرة العربية

٢٦- يمكن أن نصنف البلدان العربية عموماً، من حيث انتقال القوى العاملة، عبر حدودها إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:

(أ) البلدان المستقبلة للكفاءات والأيدي العاملة: وهي البلدان المصدرة للنفط، وتشمل بلدان مجلس التعاون الخليجي، أي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر الكويت والمملكة العربية السعودية، إضافة إلى الجماهيرية العربية الليبية؛

(ب) البلدان المرسلة للكفاءات والأيدي العاملة: تضم البلدان العربية الفقيرة نسبياً في رأس المال وذات الكثافة السكانية العالية، وتشمل هذه المجموعة تونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان والصومال ومصر والمغرب واليمن[١١]؛

(ج) البلدان المرسلة والمستقبلة معاً: تضم مجموعة البلدان العربية التي ترسل وتستقبل كفاءات وقوى عاملة في آن واحد، وتشمل هذه المجموعة الأردن والعراق ولبنان وعُمان واليمن[١٢].

١- الهجرة في مجموعة بلدان المشرق

٢٧- تنوعت تيارات الهجرة وتشابكت في مجموعة بلدان المشرق، فازداد معها عدد البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين، ونشأت تيارات هجرة لم تكن موجودة من قبل. والجدير بالذكر أن من بين أهم العوامل تأثيراً في حركة الهجرة في مجموعة بلدان المشرق، ما نجم عن حرب الخليج الثانية من تداعيات. وفيما يلي أهم التحولات التي شهدتها تيارات الهجرة:

(أ) في وقت بلغ عدد المهاجرين الأردنيين ٠٠٠ ٢٦٧ مهاجر في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١، استقبل الأردن حوالى ٠٠٠ ٤٠٢ مهاجر في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢، من الحاصلين وغير الحاصلين على تراخيص عمل، وكانت غالبيتهم من المصريين في عام ٢٠٠٠. وبذلك يكون الأردن نموذجاً لبلد يرسل الأيدي العامة ويستقبل منها في الوقت ذاته؛

(ب) بدأ لبنان يستقبل أعداداً كبيرة من العمال المهاجرين في التسعينيات من القرن العشرين، مع تزايد مشاريع الإعمار فيه. فازداد عدد المهاجرين إليه من كل الجنسيات من٥٤٧ ٦٠ مهاجراً في عام ١٩٩٧ إلى ٧٣٣ ٨٨ مهاجراً في عام ٢٠٠٢، منهم ٤٩٧ ٣٢ من سري لانكا، و٩٢٥ ١٤ من البلدان العربية، و٠٤٣ ٦ من الهند، و١٨٣ ١٠ من الفلبين. ويمثل العمال المهاجرون إلى لبنان ٣٠ في المائة من مجموع الأيدي العاملة البالغ ١,٤ مليون، إضافة إلى الذين دخلوا بطريقة غير قانونية[١٣]؛

---

(١١) إبراهيم سعد الدين، انتقال العمالة، ص ٢١.

(١٢) انتقال العمالة، ص ٢١.

(١٣) التقرير الإقليمي لهجرة العمالة العربية، ص ٢٣.

(ج) تزايد عدد المهاجرين سنوياً من بلدان المشرق العربي إلى البلدان الأوروبية وأمريكا الشمالية خلال الفترات الأخيرة، حيث ازداد عدد المهاجرين من الأردن إلى هذه البلدان من٩٧٧ ١١ مهاجراً في عام ١٩٩١ إلى ٣١٩ ١٤ مهاجراً في عام ٢٠٠٠، ومن السودان من ٦٨٠ ١ إلى ٩٨١ ٧ مهاجراً، ومن الجمهورية العربية السورية من ٩٤١ ٢٠ إلى ٤٢٦ ٣٥ مهاجراً، ومن الصومال من ٤٠٣ ٧ إلى ١٦٥ ٥٢ مهاجراً، ومن العراق من ٦٤٦ ١٣ إلى ٨٢٤ ١١٥، ومن لبنان من ٨٩٦ ٥٦ إلى ٣٢١ ٦٦ مهاجراً، ومن الجماهيرية العربية الليبية من ٧١٣ ١ إلى ٤٣٩ ٤ مهاجراً، ومن مصر إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من ٠٠٠ ٢٨ في عام ١٩٩١ إلى ٩٤٩ ٥٧ مهاجراً في عام ٢٠٠٠. وبلغ عدد المصريين المهاجرين إلى أوروبا وأمريكا الشمالية في عام ٢٠٠٠ حوالى ٠٠٠ ٨٢٤ مهاجر[١٤].

٢- الهجرة في مجموعة بلدان المغرب

٢٨- تشكل الهجرة ظاهرة مجتمعية بارزة في مجموعة بلدان المغرب العربي. فباستثناء الجماهيرية العربية الليبية التي تعتبر بلداً مستقبلاً، وموريتانيا التي لا تشهد حركة هجرة واسعة، كانت البلدان الثلاثة الأخرى، أي تونس والجزائر والمغرب، بلداناً مرسلة للأيدي العاملة في اتجاه أوروبا الغربية منذ الستينات، ثم في اتجاه الجماهيرية العربية الليبية وبلدان الخليج العربية ابتداء من الثمانينات (الجدول ٨).

(أ) بالاعتماد على المصادر والتقديرات الأكثر واقعية، يمكن تقدير عدد المهاجرين من بلدان المغرب بأكثر من ٦,٦ ملايين مهاجر. ويشمل هذا العدد المهاجرين المقيمين وفقاً للشروط القانونية والمهاجرين بطريقة قانونية، كما يشمل المهاجرين إلى دول أمريكا وأوروبا وكندا، والمهاجرين داخل بلدان المغرب وإلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، والمهاجرين المجنسين. ووفقاً لهذا التقدير، يتجاوز عدد المهاجرين ٩ في المائة من مجموع سكان بلدان المغرب العربي؛

(ب) مقارنة بالجاليات من خارج الاتحاد الأوروبي، تمثل الجالية المغاربية ٤١ في المائة، وهي ثاني أكبر جالية بعد الجالية التركية التي تمثل ٥٠,٣ في المائة. وتتوزع الجالية المغاربية بين ٢٢ في المائة من المغرب و١٣ في المائة من الجزائر و٥,٨ في المائة من تونس[١٥]؛

(ج) امتدت وجهة الهجرة من بلدان المغرب إلى بلدان المشرق وبلدان مجلس التعاون الخليجي. فقد أبرم المغرب، مثلاً، اتفاقيات مع كل من قطر في ١٧ أيار/مايو ١٩٨١، ومع العراق في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨١، ومع الإمارات العربية المتحدة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، ومع الأردن في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٣[١٦]. ويبدو من الصعب جداً على بلدان المغرب العربي الثلاثة، التي تواجه حالياً إرادة راسخة من البلدان الأوروبية في وقف حركة الهجرة الوافدة إليها، أن تكبح الضغط على الهجرة الخارجية بينما تزداد حدة تيار الهجرة العكسية. ولذلك يبدو من الطبيعي جدا افتراض ولادة تيارات جديدة للهجرة لاسيما باتجاه بلدان مجلس التعاون الخليجي.

---

(١٤) التقرير الإقليمي حول الهجرة، ص ٢٤.

(١٥) محمد الحشاني، التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية، ص ٣.

(١٦) التقرير الإقليمي حول الهجرة، ص ٥٩.

باء- الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي

٢٩- نظراً إلى أهمية هجرة القوى العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، يُخصص هذا الجزء من التقرير لهجرة الأيدي العاملة وتياراتها وخصائصها في بلدان مجلس التعاون الخليجي. فقد ازداد العدد التقديري للمهاجرين الدوليين ليصل إلى ١٢,٨ مليون مهاجر في عام ٢٠٠٥، ومن المتوقع أن يصل إلى ١٨ مليون مهاجر في عام ٢٠١٥[١٧]. كما تنوعت مصادر الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي وتياراتها، إذ أصبحت تشمل أكثر من ١٤٠ جنسية للمهاجرين في بلدان الاستقبال الرئيسية. وتشهد المرحلة الحالية تراجعاً في نسبة الجنسيات العربية من مجموع جنسيات الوافدين، وذلك من ٧٥ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ٥٦ في المائة في عام ١٩٨٥، إلى قرابة ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٠، والى نسبة تتراوحت بين ٢٥ و٢٩ في المائة فقط في عام ٢٠٠٢.

٣٠- ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى تعاظم دور الأيدي العاملة الآسيوية نتيجة للتنظيم الفعال، اذ ينضم العمال الوافدون في هذه الحالة إلى شركات تحمل جنسيتهم وتقوم بعمليات إنشائية ضخمة. وهؤلاء العمال مستعدون للعمل بأجور أقل وفي ظروف عمل أسوأ مما يمكن أن يقبله العمال العرب، وذلك لتدني الظروف المعيشية في بلدانهم الأصلية[١٨]. وقد أدى غياب الحوار بين البلدان العربية إلى ظهور العديد من المشاكل أهمها النقص في فئات العمالة الماهرة في البلدان العربية المرسلة، مما دفع ببلدان مجلس التعاون الخليجي إلى الاستعانة بعمال آسيويين لسد هذا النقص، في حالات كان يمكن الاعتماد فيها على العمال العرب.

٣١- ويشكل المهاجرون نسباً مرتفعة جداً من القوى العاملة تراوحت بين ٥٦ في المائة في المملكة العربية السعودية و٩٠ في المائة في الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٠١. ورغم الهدف المعلن بالاستعاضة عن العمال الأجانب بمواطنين، لم تستطع بلدان مجلس التعاون الخليجي أن تخفض بدرجة كبيرة نسبة العمال الأجانب لديها. ويوضح الشكل ٢ تطور نسبة القوى العاملة الوافدة من مجموع القوى العاملة بين عامي ١٩٧٥ و٢٠٠١.

٣٢- وتبقى غالبية العمال المهاجرين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي من الرجال، حيث شكلت النساء ٢١ في المائة في عُمان، و٢٥,٨ في المائة في قطر، و٢٧,٨ في المائة في الامارات العربية المتحدة، و٣٠,٩ في المائة في البحرين، و٣٠,١ في المملكة العربية السعودية، و٣١,٠ في المائة في الكويت. وبلغ متوسط نسبة النساء في هذه البلدان ٢٩ في المائة من مجموع المهاجرين في عام ٢٠٠٥. أما على صعيد المنطقة العربية، فقد سجل لبنان يليه المغرب، أعلى نسبة من النساء المهاجرات، حيث بلغت ٥٧,٥ في المائة و٥٠,٧ في المائة على الترتيب في عام ٢٠٠٥ (الجدول ٩).

---

(١٧) رصد سكان العالم، ص ١٦.

(١٨) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الهجرة الدولية في العالم العربي، ص ٤٧.

الشكل ٢- نسبة القوى العاملة الوافدة من مجموع القوى العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي بين عامي ١٩٧٩ و٢٠٠١

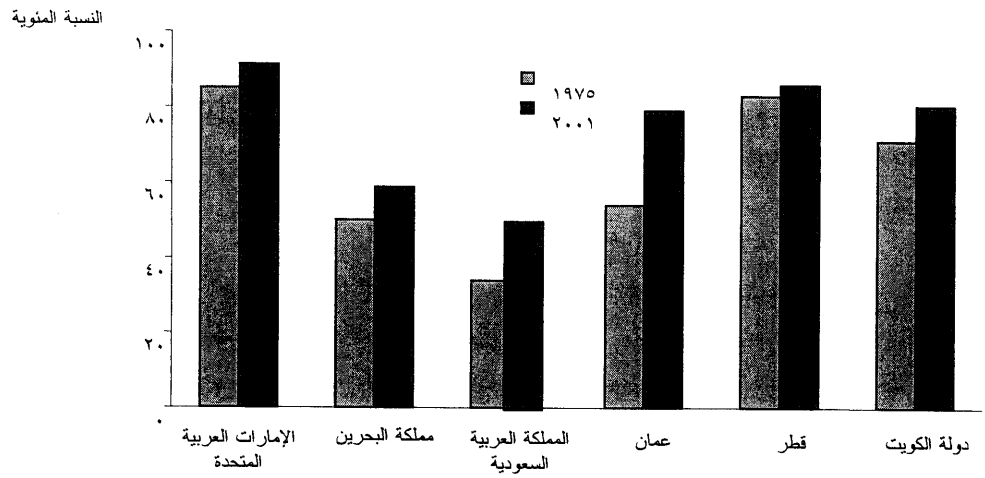

المصدر: إعداد المؤلف.

جيم- خصائص القوى العاملة الوطنية والوافدة

٣٣- يعتبر القطاع العام القطاع الرئيسي من حيث توظيف الأيدي العاملة الوطنية في بلدان مجلس التعاون الخليجي. فهذا القطاع كان يستوعب ١١ في المائة من مجموع القوى العاملة و٢٦,٥ في المائة من مجموع القوى العاملة الوطنية في عام ١٩٩٩. وشكلت الأيدي العاملة الوطنية ٨٣ في المائة من مجموع الأيدي العاملة في القطاع العام في عام ٢٠٠١. ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى توجه لدى القطاع العام في بلدان المجلس نحو توظيف الأيدي العاملة الوطنية في الوظائف المستحدثة وإحلالها محل الأيدي العاملة الوافدة. ويتضح هذا التوجه في جميع بلدان المجلس فيما عدا دولة الكويت، حيث ظروف فترة التحرير بعد حرب الخليج دفعت البلد إلى توظيف الأيدي العاملة الوافدة في القطاع العام (الجدول ١٠). ومما يؤكد أن حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي أحلت الأيدي العاملة الوطنية محل الأيدي العاملة الوافدة، انخفاض أعداد الموظفين الوافدين في القطاع العام في كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠١، وفي سائر بلدان المجلس في نهاية الفترة. وفي المقابل هناك ارتفاع ملحوظ في أعداد الموظفين من الأيدي العاملة الوطنية في جميع بلدان المجلس خلال الفترة المذكورة.

٣٤- أما التركيب المهني للقوى العاملة الوافدة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فيرتبط ارتباطاً قوياً بمراحل النمو الاقتصادي التي مرت بها تلك البلدان بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية ضخمة. وكشفت دراسة البنك الدولي أن العدد الأكبر من الأيدي العاملة الوافدة، أي ٦٦ في المائة، كانت في بداية مرحلة الطفرة الاقتصادية، من الفئة غير الماهرة وشبه الماهرة. ولم تتجاوز نسبة الأيدي العاملة الماهرة في الوظائف الكتابية ١٧ في المائة. كما بلغت نسبة الذين يعملون في الوظائف المهنية حوالى ١٧ في المائة من مجموع القوى العاملة الوافدة[١٩].

(١٩) عثمان، ص ٣٨.

٣٥- أما أنماط المهن التي يمارسها المواطنون والوافدون، فيلاحظ أن من أصل ٢,١ مليون عامل من المواطنين، تعمل نسبة ٢٠,٧ في المائة في الوظائف المكتبية، و٣٣ في المائة في المهن التقنية والفنية والإدارية والتنظيمية والأعمال التجارية. ويعد الباقون من ذوي الياقات البيضاء، أي يمارسون المهن غير اليدوية وغير المجهدة، بينما يشغل ٧٢,٩ في المائة من الوافدين وظائف أو مهناً يدوية قليلة الأجر، كالمهن الفنية والزراعية.

ثالثاً- الآثار والتبعات الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة العربية

ألف- التبعات والآثار الاقتصادية

٣٦- أظهر تحليل هجرة الأيدي العاملة العربية وتياراتها أن أشكال وأنماط الهجرة تطرح عدة تحديات، إلا أنها أيضاً تحمل إمكانات إنمائية مهمة لصالح بلدان الإرسال والاستقبال وللمهاجرين وأسرهم. ويستلزم تقييم الهجرة نظرة أكثر شمولاً ودقة وشفافية. فبلدان الاستقبال تدرك جيداً أن من غير الممكن تنفيذ خطط وبرامج التنمية دون الاستعانة بالأيدي العاملة الوافدة التي تشكل الأيدي العاملة العربية جزءاً كبيراً منها. فقد أدت الهجرة دوراً رئيسياً في جهود التنمية وأعمال بنيان الدولة الحديثة، وخاصة عند بداية تنفيذ مشاريع البنية الأساسية وتحديث مؤسسات الدولة، الخدمية والإنتاجية، كالتعليم والصحة والإدارة وغيرها، كما هي الحال في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وقد أسهم انتقال الأيدي العاملة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الاستقبال العربية، إذ تمكنت من تشغيل أيد عاملة جاهزة لم تنفق عليها استثمارات مسبقة في التعليم والصحة وغير ذلك، ومن تخفيض كلفة التشغيل، من حيث الأجور النقدية والعوائد الأخرى. وأسهمت الأيدي العاملة الوافدة في نمو الأسواق المحلية في البلدان المستقبلة، فالعمال الوافدون وأسرهم يشكلون قوة شرائية إضافية، ويدعمون بعض الأنشطة كوكالات السفر والطيران وبعض المؤسسات المالية العاملة في بعض مدخرات الوافدين وتحويلاتهم(٢٠).

٣٧- وتمكنت بلدان الاستقبال أيضاً من التحديث والتنويع في مختلف جوانب اقتصاداتها بفضل توفر الأيدي العاملة الوافدة وجهوزيتها لتلبية حاجات سوق العمل من المهارات والمهن، وقابليتها للحراك في مواقع مختلفة للعمل(٢١). وبعد أن كانت بلدان الاستقبال في مجلس التعاون الخليجي تصنف في فئة البلدان المعتمدة على إنتاج وتصدير سلعة واحدة هي النفط الخام، استطاعت أن تجمع التمويل والتخطيط المناسبين مع الأيدي العاملة الماهرة الوافدة، وأن تكوّن قاعدة إنتاجية، وتبتعد بها عن صفة البلدان ذات المورد الوحيد إنتاجاً وتصديراً، حتى وإن كانت الصناعات البارزة ومنتجاتها تعتمد كثيراً على النفط الخام.

٣٨- إلا أن بلدان الاستقبال تشير أحياناً إلى أن المنافع من استقدام القوى العاملة الوفدة هي أقل مما يفترض. فرغبة الوافدين في ادخار الأموال ومن ثم تحويلها، يحرم البلدان المستقبلة من إعادة ضخ وتدوير جزء كبير من مداخيل العمال الوافدين في الاقتصاد، مما يقلل من الأثر المضاعف على الإنتاج المحلي والناتج المحلي. أما الخدمات الجماعية التي تقدمها بلدان مجلس التعاون الخليجي بأسعار مدعومة لا تميز بين مواطن ووافد، مثل الطاقة بمختلف أشكالها واستخداماتها والمياه التي تجري تحليتها بتكاليف باهظة،

---

(٢٠) التقرير الإقليمي حول الهجرة، ص ١١.

(٢١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات الهجرة والسكان، ١٩٩٩.

وغيرها الكثير من الخدمات التي لا تخضع إلا لرسوم رمزية، فهي تساهم في زيادة التكاليف الاقتصادية المترتبة على استقدام القوى العاملة.

٣٩- أما تحويلات العمال الوافدين فتقدر بمبلغ ٦٦ مليار دولار سنوياً من مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٤، تراوحت قيمة الأموال المحولة من المملكة العربية السعودية بين ١٣,٥ و١٥,٨ مليار دولار سنوياً. وبذلك تحل المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. قد تتضاعف قيمة التحويلات في حال إضافة الأموال التي تم تحويلها عبر القنوات غير الرسمية، إذ تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن حجم التحويلات غير الرسمية تمثل ٥٠ في المائة من قيمة التحويلات الكلية للبلدان النامية.

٤٠- أما بلدان الإرسال، فهي تدرك أيضاً أهمية تحويلات أبنائها المهاجرين في دعم احتياطياتها من العملات الأجنبية، وفي توازن ميزان مدفوعاتها. ففي عام ٢٠٠٤، استقطبت المنطقة العربية ما يقارب ٢١,٦ مليار دولار من مجمل تحويلات المهاجرين في العالم. وحل لبنان في المرتبة الأولى حيث بلغت قيمة التحويلات إليه ٥,٢ من مليارات الدولارات، يليه المغرب حيث بلغت قيمة التحويلات ٤,٢ من مليارات الدولارات. وتُقدر قيمة التحويلات إلى مصر والأردن وتونس بمبلغ ٣,٣ و٢,١ و١,٤ من مليارات الدولارات على الترتيب. وبذلك يكون مجموع التحويلات إلى هذه البلدان ١٦,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٤، أي ١٠ في المائة من مجمل التحويلات إلى البلدان النامية. وبلغت قيمة الأموال المحولة إلى البلدان العربية خلال عقدين ١٤٦ مليار دولار، كان نصيب مصر منها ٦٢,١ مليار، والمغرب ٢٤,٦ مليار، والأردن ١٧,٣ مليار، والجمهورية العربية السورية ٨,٧ مليارات.

٤١- وتدرك بلدان الإرسال أهمية هجرة العاملين في التخفيف من حدة البطالة لديها. إلا أنها تدرك كذلك أن هجرة الكفاءات تعتبر من أهم التحديات التي تطرحها الهجرة في زمن العولمة. ففي وقت يتزايد الطلب على الكفاءات العربية خارج المنطقة، حيث لا يقل عددها عن مليون كفاءة، توصد الأبواب أمام توظيفها في التنمية الوطنية والإقليمية. ومن أضرار هجرة القوى العاملة الماهرة حدوث نقص في هذه الفئة وفئات مهنية أخرى على الصعدين الكلي والقطاعي، مما أدى إلى انخفاض إنتاجية العمل، وإلى ارتفاع كلفة الانفاق على تدريب فئات من القوى العاملة أقل مهارة للتعويض عن الفاقد من المهارات والمهن المطلوبة.

باء- التبعات والآثار الاجتماعية

٤٢- تعتبر الآثار الاجتماعية للهجرة من الآثار التي يصعب قياسها وتحليلها، إذ غالباً ما يرتبط التحليل بوجهات نظر مختلفة لبلدان الإرسال والاستقبال. وبوجه عام، يمكن تناول أهم الآثار الاجتماعية التي تطال بلدان الاستقبال والإرسال معاً. ومن أهم هذه الآثار ضعف القدرة التنافسية للقوى العاملة العربية سواء في أسواق العمل العربية أم غير العربية. وهذه القدرة لا تكتمل بالخبرة والمهارة فقط، بل بطريقة التفكير، والقدرة على التعلم الذاتي المتواصل، واستيعاب المستجدات في العمل، والوعي بمتطلبات زيادة الإنتاجية والابتكار. ونتيجة لضعف القدرة التنافسية، يتزايد إحلال القوى العاملة غير العربية محل القوى العاملة العربية في بلدان مجلس التعاون الخليجي وفي بلدان عربية أخرى. وتظهر إشكالية هذا الاحلال، فيما ينشره من ثقافات جديدة، وما يدخله من أبعاد على النسيج الاجتماعي للبلدان المستقبلة، وخاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي الصغيرة. وأصبح استمرار هذا الاتجاه يؤثر سلباً على القيم الاجتماعية وعلى اللغة والثقافة العربية.

٤٣- وتحدث القوى العاملة الوافدة خللاً في التركيب الديمغرافي للسكان في بلدان الاستقبال، نتيجة للهجرة الواسعة، ولا سيما من العمال الذكور. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات الذكور في المجتمعات المستقبلة. وتعزى هذه الظاهرة الى تركز الهجرة بين العازبين من الذكور، أو ممن لا يستقدمون عوائلهم من المتزوجين.

٤٤- وتلاحظ رغبة لدى العمال الوافدين في الإقامة في مناطق محددة من المدن، تشبه الكنتونات، والعيش في شبه عزلة عن سائر شرائح المجتمع، وإحجام عن الاختلاط بها. ويرى المحللون أن قوانين دول الاستقبال وأنظمتها وممارساتها قد ساهمت في تكريس هذا الوضع. أما فوارق الدخل الشاسعة بين المواطنين وغير المواطنين فلا تسمح إلا لقلة من الوافدين بالعيش في مساكن مجاورة لمساكن المواطنين والاختلاط معهم في حياة اجتماعية طبيعية.

٤٥- وتزامنت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية مع تزايد ظاهرة استيراد الخدمات المنزلية والشخصية. ونجم عن ذلك تزايد في نسبة الإناث بين المهاجرين كخادمات ومربيات، معظمهن آسياويات. وتعاني غالبية تلك المهاجرات من الظلم الاجتماعي لأن قوانين العمل المحلية لا تحمي حقوقهن الإنسانية والاقتصادية. وتستثنى هذه الفئة وفئات أخرى من نطاق القانون كما هو شائع في قوانين العمل في البلدان النامية. ويتجلى الإخلال بمبادىء حقوق الإنسان، بعدم شعور المهاجر بالأمان والاستقرار الوظيفي، والتعرض للطرد والتسفير أو التهديد من الكفيل أو المستخدم. ولا تنبع أهمية استقرار القوى العاملة الوافدة وتوفير الحماية القانونية لها من اعتبارات إنسانية وحسب، ولا من ضرورة التزام البلدان العربية بوثيقة حقوق الإنسان أو الاتفاقيات الدولية الخاصة بالهجرة وانتقال العمالة، بل إن تحقيق استقرار القوى العاملة الوافدة وحمايتها هو أحد الشروط الأساسية لتحقيق السلام الاجتماعي في المجتمعات العربية المستقبلة للمهاجرين.

٤٦- ويلاحظ تنامي شبكات المتاجرة بالمهاجرين، وتوسع أدوارها أكثر فأكثر بحيث صارت المسؤولة عن غالبية عمليات العبور غير الشرعي. وتشير التقديرات إلى أن تلك الشبكات كانت مسؤولة عن عبور نسبة تتراوح بين ٧٠ و٨٠ في المائة من المهاجرين الذين عبروا في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وقد أصبحت تلك الشبكات قطاعاً غنياً تقدر ثروته بين ٣ و٤ مليارات دولار.

٤٧- أما في بلدان الإرسال، فيلاحظ أن هجرة القوى العاملة ساهمت بالتخفيف من حدة الفقر والفوارق الاجتماعية. فقد ساهمت الهجرة في تنمية الموارد البشرية، وتقليص فجوة الدخل بين الريف والحضر في العديد من هذه البلدان. ولا يمكن تجاهل الجانب الاجتماعي للتحويلات، إذ بينت الدراسات التي أجريت في عام ٢٠٠٠ أن هناك علاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين وانخفاض نسبة الفقر. فبزيادة نسبة ١٠ في المائة على نصيب التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي، يمكن تحقيق تخفيض بنسبة ١,٩ في المائة من عدد السكان الذين يعيشون على دولار واحد في اليوم في بعض بلدان الشرق الأوسط وجنوب آسيا وأوروبا الشرقية. وحالت التحويلات دون انحدار نسبة ٤ في المائة من السكان (حوالى١,٢ مليون شخص) تحت خط الفقر، وقللت نسبة الفقراء من ٢٣ في المائة إلى ١٩ في المائة في الفترة ١٩٨٤-١٩٩٩ في المغرب. وتجاوز ١٠ في المائة من سكان ريف مصر حد الفقر بفضل الهجرة. والجانب المهم الآخر في هذه التحويلات، هو أن نسبة هامة منها تتجه إلى الأسر الريفية الفقيرة مباشرة وتساهم بذلك في تلبية احتياجات أساسية، منها السكن والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية[٢٢].

---

(٢٢) محمد الأمين فارس، أوضاع القوى العاملة، ص ٤٥.

٤٨- والخلل في التركيب الديمغرافي الذي أشير إليه انفاً يحدث في بلدان الإرسال، ولكن باتجاه معاكس، حيث تغلب على المجتمعات الإناث، وذلك بسبب تركز الهجرة بين الذكور سواء العازبين أم المتزوجين الذين لا يصطحبون زوجاتهم وأسرهم. وتكمن الخطورة الاجتماعية لهذا الخلل في عدم تمكن الأم الوحيدة التي تترأس أسرة المهاجر من النهوض بأعباء تنشئة الأطفال وتربيتهم في جو عائلي طبيعي في غياب والدهم المهاجر للعمل.

رابعاً- سياسات الهجرة في بلدان الإرسال والاستقبال

ألف- الملامح العامة لسياسات الهجرة

٤٩- تتجه المواقف والسياسات الحالية نحو الحد من الهجرة وتقليصها خلال العقد الحالي، وذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي. وترى جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي، ما عدا البحرين، أن الهجرة إليها كثيفة ويجب العمل على تخفيفها. وتعمد هذه البلدان إلى اعتماد سياسات للحد من الهجرة الوافدة إليها. واعتمدت بلدان عربية أخرى، مثال تونس والمغرب ومصر واليمن، سياسات تشجع الهجرة، في إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية. وفي وقت تعمل حكومتا الأردن ولبنان على تخفيض المهاجرين الوافدين لا تعتمدان أي سياسات تدخلية للحد من هجرة المواطنين.

٥٠- وقد أصبحت العوامل السياسية في استقدام القوى العاملة ذات شأن معنوي في تحديد بلدان المصدر، وذلك وفقاً لمواقفها ووفقاً لطبيعة أنظمتها وأيديولوجياتها. فعلى الصعيد العالمي، تشير تقارير السياسات الحالية لبلدان أوروبا الغربية إلى رغبة الحكومات في الحد من هجرة الأيدي العاملة وإلى محاولة اللجوء إلى وسائل أخرى، أهمها الاستعاضة عن هجرة الأيدي العاملة بهجرة العمل، وإصدار عقود عمل قصيرة الأجل. أما على الصعيد الإقليمي، وفي أعقاب حرب الخليج الثانية ارتبطت سياسات الهجرة إلى حد ما بمواقف الحكومات العربية أثناء الحرب.

باء- سياسات بلدان مجلس التعاون الخليجي

٥١- عملت هذه البلدان على وضع عدد من النظم والتشريعات لتواكب طبيعة تدفق الأيدي العاملة الوافدة إليها، ولتحقق نوعاً من التوازن في المعروض من القوى العاملة الوافدة من جهة، وتفسح المجال أمام الاستفادة من القوى العاملة المحلية. ويمكن الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تفرض مراقبة شديدة على حركة القوى العاملة الوافدة إليها، وهي مراقبة مزدوجة تشارك فيها وزارات الداخلية (تأشيرات دخول وإجراءات الإقامة والترحيل) ووزارات العمل والشؤون الاجتماعية (تراخيص العمل وبطاقات العمل). والواقع الراهن للعمالة الآسيوية، مثلاً، ليس سوى محصلة لهذه "المراقبة الشديدة" ولا يمكن أن يكون خرقاً لها أو خروجاً عليها. ولا توجد شروط تكرس أفضلية العمالة العربية، باستثناء بعض مواد في قانون العمل القطري، وقرار بتخصيص حصة ٣٠ في المائة للعمالة العربية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٥٢- والجدير بالذكر أن دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد مزيداً من السياسات التي تحد من وفود المهاجرين وانضمامهم إلى السكان والقوى العاملة. فبعد حرب الخليج الثانية مثلاً، قامت الكويت بوضع سياسات تمنع الوزارات الحكومية من إعادة استخدام أكثر من ٣٥ في المائة من الأجانب الذين يعملون لديها.

وأعلنت المملكة العربية السعودية مؤخراً عن خطة يجري تنفيذها في غضون عشر سنوات بتحديد عدد العمال المغتربين وأسرهم بحصة أقصاها ٢٠ في المائة.

جيم- سياسات بلدان المشرق العربي

٥٣- فيما يلي لمحة عن وضع بلدان المشرق العربي من حيث السياسات والتدابير الخاصة بالهجرة.

(أ) الأردن: تمحورت سياسة الهجرة حول ثلاثة محاور رئيسية هي: سياسة الباب المفتوح، وسياسة الاتفاقيات الثنائية، وسياسة تنظيم انتقال القوى العاملة. وفي المقابل، اتخذت الحكومة التدابير والإجراءات المناسبة فيما يتعلق باستقدام العمال الأجانب، فحددت نسبة العمالة الوافدة في بعض القطاعات وفرضت الرسوم المناسبة لذلك، وتشددت في مسألة العمالة الوافدة بطريقة غير شرعية. وعمدت إلى تجميد أذونات العمل للأجانب في محاولة لإعطاء العمالة المحلية الأولوية في الاستخدام، كما ألزمت شركات القطاع الخاص باتباع هذه السياسة؛

(ب) الجمهورية العربية السورية: تبرز الأدبيات المتوفرة تفاصيل متعلقة بالسياسات السكانية في الجمهورية العربية السورية، بالإضافة إلى سياسات تنمية الموارد البشرية وتخطيط القوى العاملة. ولم تقف هذه الأبحاث عند سياسة حكومية للهجرة، معلنة أو غير معلنة. وقد شهدت الجمهورية العربية السورية موجات متتالية من الهجرة المغادرة إلى أمريكا وبلدان مجلس التعاون الخليجي وبعض البلدان المجاورة، مثل الأردن ولبنان. وقد ازدادت الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي كثيراً حتى أصبحت موضع اهتمام الحكومة والمحللين الاقتصاديين؛

(ج) لبنان: هو بلد إرسال واستقبال في آن معاً. ويعتبر اللبنانيون أن نصفهم مقيم ونصفهم الآخر أو أكثر مغترب. ومن هذا المنطلق، أنشئت وزارة للمغتربين منفصلة عن وزارة الخارجية. ولا يعتمد لبنان أي سياسة بشأن الهجرة المغادرة، والقول بأن "لبنان بلد مصدر للأدمغة" لا يخضع لأي ضابط أو توجيه من الدولة، بل هو قرار فردي يرتبط بقدرات الاستيعاب وسياسات الاستخدام وتطورات التنمية الوطنية أو الإقليمية لدول أجنبية أو مجاورة للبنان؛

(د) مصر: تعتمد أفضل مجموعة تدابير للتعاطي مع مسألة الهجرة والعمالة. ويمكن القول إن مجموعة هذه التدابير تشكل سياسة متكاملة في هذا المجال، مع العلم أن الاهتمام بموضوع الهجرة حديث العهد. والسياسات الحكومية بشأن الهجرة، وإن انطوت صراحة أو ضمناً، على تشجيع تلك الهجرة وتيسير سبلها، لم تتضمن آليات تنفيذية لتنظيمها. ومن الناحية القانونية، يكفل الدستور المصري حق المواطنين في الهجرة الدائمة أو المؤقتة إلى الخارج.

دال- سياسات بلدان المغرب العربي

٥٤- فيما يلي لمحة عن وضع بلدان المغرب العربي من حيث السياسات والتدابير الخاصة بالهجرة.

(أ) تونس: لم تعتمد الدولة سياسة ثابتة لصالح الهجرة، بل اتبعت اتجاهاً يحث المهاجرين على العودة. وفي هذا السياق، يشار إلى أن الأموال التي يحولها المهاجرون التونسيون تقدر بقيمة ٧٠٠ مليون

دولار في السنة، وأن الهجرة أسهمت في خلق أكثر من ٢٠ ٠٠٠ وظيفة في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٩. وتظل الهجرة إلى أوروبا هي الغالبة، إذ بلغت التحويلات ٤,١٩ مليار دولار في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٨ مقابل ٣٥٢ مليون دولار من البلدان العربية، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي والجماهيرية العربية الليبية؛

(ب) الجزائر: اعتمدت موقفاً متشدداً باعتبارها دولة مصدرة للنفط والغاز. فقد شجعت مغتربيها على العودة إلى الوطن، ولكن قلة فقط عادة. ووقعت حكومة الجزائر بين موقفين متناقضين، أحدهما في السياسة الداخلية والأخرى في السياسة الخارجية. فهي لم تستطع أن تتجاهل حقيقة أن البطالة قد وصلت إلى مستوى خطير وأن للمهاجرين الذين لا يزالون يعيشون في فرنسا دوراً إيجابياً في تجنيب البلاد مزيداً من الضغط على سوق العمل وبالتالي على الدولة؛

(ج) المغرب: ينتهج سياسة ثابتة بشأن الهجرة. فمنذ عام ١٩٦٨، تطلع المغرب من خلال خطته الخمسية إلى تصدير أكبر عدد ممكن من المهاجرين لتخفيض عدد العاطلين عن العمل في سوق العمل المحلية إلى أقل قدر ممكن، وجذب أكبر قدر ممكن من العملات الأجنبية بفضل التحويلات المصرفية التي ترفد الاقتصاد الوطني، والارتقاء بمهارات القوى العاملة المحلية عند عودة المهاجرين. وعندما أغلقت الحكومات الأوروبية حدودها أمام معظم الأيدي العاملة المهاجرة إليها ظلت الحكومة المغربية على موقفها. ويبلغ عدد المهاجرين من المغرب مليوني مهاجر، وتتلقى المغرب أكثر من ملياري دولار كل عام في شكل تحويلات مصرفية، وقد شهدت عوائد الهجرة ازدياداً واضحاً في العامين الآخرين.

خامساً- الآفاق المستقبلية لانتقال الأيدي العاملة العربية

٥٥- يتضمن هذه الفصل مجموعة من الاستنتاجات والاقتراحات التي يمكن استخلاصها على أساس تضمنته الفصول السابقة من عرض وتحليل للوضع الراهن.

ألف- استنتاجات

٥٦- تشير توقعات الإسكوا إلى أن البلدان العربية ستشهد خلال الأعوام الخمسة والعشرين المقبلة انخفاضاً واضحاً في معدلات نمو السكان وتغيراً في تركيبة السكان العمرية. ويتبين من قراءة التحليل ارتفاع ضغط الهجرة، أي ارتفاع في الطلب على الهجرة. فمع ازدياد عدد السكان في سن العمل، وعدم تمكن أسواق العمل من استيعاب العرض المتزايد للقوى العاملة، سيزداد الطلب على الهجرة الدولية. ومن المتوقع أيضاً أن تزداد معدلات هجرة الكفاءات التي هي أساس رأس المال البشري، نتيجة لتزايد الطلب على الكفاءات في بلدان الاستقبال. كما سيتزايد الضغط على الهجرة داخل بلدان المشرق المرسلة للأيدي العاملة، نتيجة لإخفاق أسواق العمل المحلية في استيعاب الأيدي العاملة الوطنية وتزايد معدلات البطالة. ويشار إلى أن بعض هذه البلدان على مشارف التحول الديمغرافي، كما في مصر، وبعضها الآخر بلغ مرحلة هذا التحول كما في لبنان.

٥٧- وقد فقدت سوق العمل العربية القدرة على إحداث التوازنات المطلوبة بين العرض والطلب على القوى العاملة العربية والمحلية. فعلى الرغم من المحاولات الحثيثة لإحلال القوى العاملة الوطنية محل القوى العاملة الوافدة، لم تستطع بلدان مجلس التعاون الخليجي أن تحقق تخفيضاً ملموساً في نسبة العمال الأجانب في القوى العاملة لديها. ومن الظواهر الحرجة التي تميز سوق العمل في تلك البلدان تزامن ارتفاع

معدلات البطالة الوطنية مع تراجع الطلب على القوى العاملة العربية، بينما يتزايد العمال الآسيويين، بحيث أصبحوا الفئة المهيمنة على أسواق العمل في معظم بلدان المجلس. وإذا كانت العوامل السياسية الناجمة عن حرب الخليج الثانية قد ساهمت في انخفاض نسبة القوى العاملة المهاجرة العربية، لم تكن العوامل الاقتصادية والاجتماعية أقل تأثيراً.

٥٨- وستواجه حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي تحديات اقتصادية وسكانية كبيرة في القرن الحادي والعشرين. فالثروة النفطية التي ظهرت في القرن العشرين، ساعدت في خلق مجتمعات لن تتخلى ببساطة عن الإعانات والمزايا الاجتماعية التي اعتادت أن تحصل عليها من الحكومات. وقد توضع سياسات يؤدي تنفيذها ببطء مع مرور الوقت، إلى تقليل الاعتماد على دولة الرفاه، وإلى خلق القيم الخاصة بالعمل، وتدريب المواطنين على ممارسة مختلف المهارات والحرف. ولذلك يعد وضع سياسة عامة وتنفيذها لمعالجة التحديات السكانية، عنصراً بالغ الأهمية في الحسابات الأمنية لهذه الدول في القرن الحادي والعشرين[٢٣].

٥٩- ولم تتمكن غالبية الدول من تحقيق إنجاز ملموس في مواجهة مشكلة البطالة على الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العام. وينطبق ذلك أيضاً على تطوير التعليم والتدريب والبحث العلمي، لبلوغ مستوى يمكن البلدان العربية من مواكبة التطور النوعي الذي حققته البلدان المتقدمة، سواء فيما يتعلق بأسلوب ونوعية وطرق الإنتاج أم فيما يتعلق بأساليب ومتطلبات الإدارة الحديثة وطرق التسويق.

٦٠- وعلى صعيد السياسات، يلاحظ أن معظم بلدان المنطقة والعالم تتجه نحو الحد من هجرة القوى العاملة اليها. وقد عمدت هذه البلدان إلى فرض قيود شديدة على انتقال القوى العاملة، وخاصة غير الماهرة منها. وكان لحرب الخليج الأولى، وأحداث أيلول ٢٠٠١، أثر كبير في رسم سياسات الهجرة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

باء- الإطار المقترح لإجراءات وضع سياسات تربط بين هجرة الأيدي العاملة والتشغيل[٢٤]

٦١- في ضوء الاستنتاجات الواردة، يمكن وضع إطار عام مقترح يتناول مجموعة من الاجراءات التي يمكن الاستعانة بها والاسترشاد بها عند صياغة السياسات وعند وضع الآليات المحلية والإقليمية. ويشمل الإطار العام المقترح المجالات التالية.

(أ) <u>على المستوى الوطني</u>

(١) إعادة النظر في فلسفات ومشاريع النمو الاقتصادي والاستثمار الوطني من حيث الأنواع والأهداف، وانتهاج نهج يتوخى التوفيق بين المشاريع التي تعتمد على كثافة رأس المال وتلك التي تعتمد على كثافة الأيدي العاملة. فهذا النهج يسهم في خلق فرص عمل جديدة، وتوسيع قاعدة ملكية المشاريع الصغيرة التي تعتمد على كثافة الأيدي العاملة، خاصة في القطاعات الحديثة، كقطاعات المعلومات والاتصالات وغيرها؛

---

(٢٣) مايكل بوناين، النمو السكاني وسوق العمل، أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، ص ٣٦٤.

(٢٤) التقرير الإقليمي حول الهجرة، ص ٣٩.

(٢) تقديم حوافز مادية ومعنوية إلى القطاع الخاص ليسهم في تشغيل الأيدي العاملة الوطنية، وفي استيعاب العاطلين عن العمل؛

(٣) الحد من هجرة الكفاءات قدر المستطاع، بتوفير الشروط المعنوية والسياسية والعلمية التي تدعم بقاءها في بلدانها، والسعي، في الوقت نفسه، إلى الاستفادة من الكفاءات التي هاجرت؛

(٤) إعادة النظر في سياسات التعليم والتدريب والتأهيل، بهدف توفير الخبرات والمهارات التي تتطلبها أسواق العمل، سواء في البلدان العربية المستقبلة للأيدي العاملة أم خارج المنطقة، بما يعزز قدرة العامل العربي على منافسة غيره من عمال الجنسيات الأخرى؛

(٥) إعادة النظر في القوانين والتشريعات لتحسين ظروف عمل المرأة العاملة المهاجرة في مختلف المهن، وربما يشمل ذلك إعداد نصوص قانونية لحماية حقوقها وإدراجها في قوانين العمل المحلية والإقليمية وفي الاتفاقيات الثنائية؛

(٦) تسهيل انسياب تحويلات المهاجرين عبر القنوات الرسمية من خلال خفض كلفة هذه التحويلات، للاستفادة من تحويلات المهاجرين فى تأهيل الاقتصادات الوطنية؛

(٧) تحسين مناخ الاستثمار بحيث تتيح الاستفادة من مدخرات المهاجرين وتحويلها إلى استثمارات منتجة، والعمل على إنشاء منتديات لتوضيح فرص الاستثمار المتاحة للمهاجرين فى بلدانهم؛

(٨) دمج المهاجرين فى البرامج الإنمائية التى تضعها بلدان الإرسال، من خلال منح هؤلاء المهاجرين الفرصة للتملك والإدارة في المشاريع التي تجري خصخصتها فى البلدان العربية التي تعمل على تطبيق السياسات الاقتصادية الجديدة.

(ب) <u>على الصعيد الإقليمي</u>

(١) إجراء حوار بين بلدان منطقة الإسكوا يشارك فيه مسؤولون وخبراء، ويكون الهدف منه الوقوف على جوانب القصور في التنسيق والتشاور الإقليمي في مجالات مثل تحسين فرص الاستفادة من الهجرة سواء لبلدان الاستقبال أو لبلدان الإرسال، وسبل تدارك قلة البيانات والمعلومات عن الهجرة، وسياسات الهجرة في المنطقة وأولوياتها، وسبل حماية الحقوق الأساسية للعمال المهاجرين، ووسائل دعم جهود محاربة الهجرة غير الشرعية، وآليات التعاون لتأمين العودة الاختيارية للمهاجرين؛

(٢) تفعيل أدوار المنظمات الإقليمية المعنية بالتدريب والتأهيل والتشغيل على أسس علمية تستفيد مما وفرته العولمة من فرص للتعليم والتأهيل وتطبيق التكنولوجيا الملائمة في التعلم الذاتي المستمر؛

(٣) إنشاء نظام معلومات حول أسواق العمل العربية والدولية، لتحديد العرض والطلب على مهارات وخبرات معينة، والاستفادة من المعلومات في تنظيم أسواق العمل العربية، ووضع خطط وبرامج للتدريب والتأهيل لتلبية احتياجات تلك الأسواق؛

(٤) تطوير الاتفاقيات الثنائية والجماعية العربية، بهدف الحفاظ على مصالح بلدان الإرسال والاستقبال، وضمان حقوق المهاجرين وأسرهم؛

(٥) التفكير الجدي في توقيت وظروف ومتطلبات وشروط وعوائق إنشاء سوق عمل عربية لتنظيم انتقال الأيدي العاملة العربية وتمكينها من العمل داخل المنطقة العربية مع التفكير في إمكانية التخطيط لإنشاء أسواق عمل إقليمية فرعية، ضمن مجموعة بلدان المغرب ومجموعة بلدان المشرق وبلدان مجلس التعاون الخليجي، تمهيداً لإقامة سوق العمل الإقليمية المنشودة؛

(٦) العمل على تنظيم أسواق العمل المحلية في بلدان الإرسال باستخدام أساليب تخطيطية متطورة للقوى العاملة، تسمح بتحديد الاحتياجات والإمكانات الحالية والمستقبلية من القوى العاملة كماً ونوعاً.

(ج) <u>إجراءات لتفعيل انتقال الأيدي العاملة في اطار التكامل الإقليمي</u>

(١) اهتمام بلدان الإرسال بإعادة تأهيل وتدريب الأيدي العاملة، وإكسابها المهارات والمعارف والقيم التي تمكنها من التنافس مع القوى العاملة غير العربية، سواء داخل أسواق عمل المنطقة العربية أم خارجها؛

(٢) إعداد قواعد بيانات دقيقة ومتطورة حول احتياجات أسواق العمل العربية من الأيدي العاملة، وحول المعروض منها؛

(٣) تفعيل أدوار وجهود الأطراف المعنية بتشغيل الأيدي العاملة العربية على الصعيدين الوطني والإقليمي، لتشارك في التنظيم والتنسيق بين أسواق العمل العربية؛

(٤) إعداد برامج إعلامية موجهة إلى أصحاب العمل في البلدان العربية المستقبلة للأيدي العاملة، وللمهاجرين والمسؤولين عن سياسات الهجرة في بلدان الإرسال، وذلك لدعم القدرة التنافسية لصالح الأيدي العاملة العربية في البلدان العربية[٢٥]؛

(٥) تقديم حوافز إلى القطاع الخاص وتعميق الالتزام الاجتماعي بينه وبين المؤسسات الحكومية الوطنية لإتاحة فرص تشغيل المواطنين، بهدف التخفيف من حدة البطالة في بعض بلدان الإرسال والاستقبال على حد سواء، وإعطاء الأولوية قدر الإمكان للأيدي العاملة العربية، مما يعزز التكامل الإقليمي ودون الإقليمي في المنطقة العربية؛

---

(٢٥) التقرير الإقليمي، ص ١٣٥.

(٦) إعادة النظر في الاتفاقيات الثنائية والجماعية العربية المنظمة لانتقال القوى العاملة وتبادلها بين البلدان العربية، بهدف دعم مصالح بلدان الإرسال والاستقبال، وصون حقوق المهاجرين؛

(٧) تفعيل أدوار الصفوة المهاجرة من أصحاب رؤوس الأموال والخبرات المتخصصة، في المهجر، لنقل المعرفة العلمية والعملية وتوظيفها في تطوير مشاريع التنمية، وتوظيف رؤوس الأموال العربية المهاجرة في مشاريع مشتركة بين الأطراف العربية وغير العربية؛

(٨) إيجاد آليات وفرص للحوار المتواصل والمتعدد الأطراف على الصعيد الإقليمي حول مختلف أبعاد الهجرة والسياسات ذات الصلة، وحول تبادل المعلومات والبيانات وإنشاء الآليات، وعلى أن يكون الهدف تعظيم الفائدة من هجرة العمل ككل والكفاءات المهاجرة، والحد من أثر الهجرة السلبية، كالهجرة غير النظامية والهجرة العابرة، والقضاء على الشبكات الإجرامية المتاجرة بالمهاجرين[٢٦].

---

(٢٦) التقرير الإقليمي، ص ١٣٥.

المراجع العربية

سعد الدين، إبراهيم، ومحمود عبدالفضيل، "انتقال العمالة العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١.

الأحمد، عبدالرحمن وميثاء الشامسي، "بطالة الشباب والتنمية"، دراسة لم تنشر، ٢٠٠٥.

أعمال الندوة حول الآثار الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي مع إشارة خاصة إلى الهجرة العائدة، عمان، ١٩٨٩.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية والهجرة، "المؤتمر الإقليمي حول الهجرة العربية في ظل العولمة"، القاهرة، ٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية والهجرة، "التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية"، القاهرة، ٢٠٠٦.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "الهجرة الدولية في العالم العربي"، ١٩٨٥.

_____، _____، "سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية"، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، E/ESCWA/POP2001/5.

_____، _____، "العولمة وأسواق العمل في منطقة الإسكوا"، ٢٠٠٢، E/ESCWA/SD/2001/5.

_____، _____، "الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٥"، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، E/ESCWA/SCU/2005/3/Rev.

_____، _____، "تقرير السكان والتنمية"، العدد الثاني، النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، E/ESCWA/SDD/2005/5.

_____، _____، "المرأة ومجتمع المعلومات: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين المرأة في دول الإسكوا"، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، E/ESCWA/ECU/2005/2.

_____، _____، "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق العمالة وتقليص الفقر في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا"، نيسان/أبريل ٢٠٠٥، E/ESCWA/ICTD/2005/2.

_____، _____، "تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم النمو والإنتاجية في منطقة الإسكوا"، العدد الثالث، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، E/ESCWA/EAD/2005/3.

_____، _____، "أثر المتغيرات الاقتصادية على البعد الاجتماعي للتنمية: التعليم والصحة"، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، E/ESCWA/EAD/2005/4.

_____، الملجس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة السكان والتنمية، "رصد سكان العالم مع التركيز على الهجرة الدولية والتنمية: تقرير الأمين العام"، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، E/CN.9/2006/3.

الأمين، فارس محمد، "أوضاع القوى العاملة والتشغيل في البلدان العربية"، منظمة العمل العربية، القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

_____، _____، "آثار العولمة على الهجرة في البلدان العربية"، المؤتمر الإقليمي حول الهجرة في ظل العولمة، القاهرة، ٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

بانتي، مايكل، "النمو السكاني وسوق العمل وتأثيرهما في أمن الخليج، أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ١٩٩٨.

جريدة الاتحاد، "حوار ولقاء حول الاهتمام الدولي المتزايد بقضايا الهجرة"، ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

جوريديني، ري، "حقوق الإنسان والعمالة الأجنبية بالتعاقد، بعض نواحي مضمون الإدارة والتنظيم في الدول العربية"، المؤتمر الإقليمي حول الهجرة في ظل العولمة، القاهرة، ٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

الحسن، عمر، "العمالة العربية والخيارات الصعبة"، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧.

الخشاني، محمد، "وقع الهجرة المغربية في أوروبا على اقتصاديات الدول المصدرة"، المؤتمر الإقليمي حول الهجرة في ظل العولمة، القاهرة، ٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

_____، _____، "التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاثة: المغرب، الجزائر، تونس"، مقدم إلى اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت، ١٥-١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، E/ESCWA/SDD/2006/WG.1/4.

الخوري، رياض، "أنماط الهجرة العربية في المشرق"، المؤتمر الإقليمي حول الهجرة في ظل العولمة، القاهرة، ٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

ديتو، محمد، "إدارة سياسات العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي: مخاطر وفرص"، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت، ١٥-١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦.

سودى، خالد، نينو عبدالقادر، "مساهمة تحويلات المغربيين المقيمين في الخارج في خفض الفقر، مقارنة تحليلية بين مختلف مصادر التحويلات: حالة المغرب"، مقدم إلى المؤتمر الإقليمي عن الهجرة في ظل العولمة، جامعة الدول العربية القاهرة، ٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

شارف، محمد، دور الهجرة العائدة في التنمية المحلية، المرصد الجهوي للهجرات، الإنسان والمجال، أغادير.

الشامسي، ميثاء، "تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي، دروس مستقبلية"، مقدم إلى اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت ١٥-١٧ أيار/مايو، ٢٠٠٦.

شاه، نصر، "أنماط الهجرة العربية في الخليج"، المؤتمر الإقليمي عن الجرة العربية في ظل العولمة، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، "السكان في الوطن العربي".

عثمانه، عبدالباسط، "هجرة العمالة من الأردن وإليها وآثارها على النمو الاقتصادي: حالة الأردن"، مقدم إلى المؤتمر الإقليمي عن الهجرة في ظل العولمة، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.

فارج، فيليب، "إدارة وتنظيم الموارد البشرية: حالة الهجرة العربية إلى أوروبا"، المؤتمر الإقليمي عن الهجرة في ظل العولمة، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

فرجاني، نادر، "أسواق العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٦، بيروت، ١٩٩٧.

محمد كشك، أشرف، "العمالة الوافدة وسياسات الإحلال في دول مجلس التعاون الخليجي"، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٩.

مرسي، مصطفي عبدالعزيز، "الهجرة والتركيبة السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي وتداعيات العولمة، رؤية مستقبلية"، مجلة شؤون عربية، العدد ١١٦، ٢٠٠٣.

المصري، منذر واصف، "العولمة وتنمية الموارد البشرية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠٤.

المعهد العربي للتخطيط واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اجتماع خبراء، حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية، الكويت، ١٩٨٩.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، "العمالة العربية والخيارات الصعبة"، القاهرة، ١٩٩٧.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء في جمهورية مصر العربية، "العمالة العربية في مواجهة التوترات الراهنة في المنطقة العربية"، القاهرة، شباط/فبراير ٢٠٠٣.

مكتب العمل الدولي، مؤتمر العمل الدولي، "التقرير الخامس، سياسات العالم في سياق عالمي"، جنيف، ١٩٩٦.

مكتب العمل العربي ومنتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، "العمالة في القطاع العام وأسواق العمل في البلدان العربية"، ١٩٩٨.

منظمة العمل الدولية، "تقرير الاستخدام في العالم، القابلية للاستخدام في الاقتصاد العالمي، أهمية التدريب"، جنيف، ٢٠٠٠.

نابلسي، محمد سعيد، "المنعكسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة في الوطن العربي"، مجلة البرلمان العربي، الاتحاد البرلماني العربي، دمشق، ٢٠٠٠.

المراجع الأجنبية

Ali, Abdel Gaoli Ali (2002) "Building Human Capital for Economic Development in the Arab Countries", a paper presented at a conference on "Employment and Unemployment in Egypt", held by the ECES in Cairo on January 13-14.

eOzde, Caglar, Maurice Schiff, International migration, remittances, and brain drain [electronic resource]/, Washington, DC: World Bank, 2005.

Fergany, Nader (2001) "Aspects of Labor migration and Unemployment in the Arab Region". Almishkat Center of Research, Egypt.

International Labour Conference, 87th Session, 1999, Geneva.

Kapiszewski, Andrezej, Arab versus Asian migrant workers in the GCC countries, UN, May 2006.

Levels and trends of international migration to selected countries in Asia/Dept. of Economic and Social Affairs, Population Division, New York: United Nations, 2003.

Macura Miroslav, Alphonse L. MacDonald and Werner Haug, The New Demographic regime: population challenges and policy responses, New York: Geneva: United Nations, 2005.

United Nations, International Migration Policies, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, New York, 1998.

World Migrant stock: The 2005 Revision Population Database http://esa.un.org/migration.

المرفق

الجدول ١- الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية ٢٠٠٠-٢٠٠٤

الأعوام	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	معدل النمو السنوي (بالنسبة المئوية)	
		بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠
٢٠٠٠	٦٨٢,٧	١٥,٦	٥,٠
٢٠٠١	٦٦٢,٩	-٢,٩	١,٩
٢٠٠٢	٦٧٤,٨	١,٨	٢,٣
٢٠٠٣	٧٥١,٠	١١,٣	٦,١
٢٠٠٤	٨٧٠,٠	١٥,٨	٦,٧

المصدر: الملحق (٢/٢).

الجدول٢- الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ٢٠٠٠-٢٠٠٤
(النسبة المئوية)

البلدان	معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية				معدل نمو الناتج المحلي بالدولار	
	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الجارية	
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الأردن	٤,٠	٧,٥	٦,٣	١٣,٣	٦,٣	١٣,٣
الإمارات العربية المتحدة	١١,١	٧,٣	١٧,١	١٧,١	١٧,١	١٧,١
البحرين	٦,٨	٥,٦	١٣,٧	١٥,٢	١٣,٧	١٥,٢
تونس	٦,٥	٦,٠	٧,٦	٩,٠	١٦,٢	٨,٧
الجزائر	١٧,١	٧,٦	١٦,٠	١٦,١	١٩,٤	٢٤,٧
جيبوتي	٣,٥	٣,٨	٥,٦	٦,٠	٥,٦	٦,٠
المملكة العربية السعودية	٧,٧	٥,٢	١٣,٨	١٦,٨	١٣,٨	١٦,٨
السودان	٦,١	٦,٤	١٦,١	١٥,٢	١٦,١	١٥,٢
الجمهورية العربية السورية	١,٣	١,٨	٥,٠	١٢,٨	٤,٩	٨,٤
عمان	١,٩	١,٢	٦,٩	١٤,٤	٦,٩	١٤,٤
قطر	٧,٨	٨,٥	٢٠,٣	٢٠,٠	٢٠,٣	٢٠,٠
الكويت	٩,٧	٦,٨	٣٠,١	١٩,٣	٢١,٢	٢٠,٦
لبنان	٢,٥	٣,٥	٤,٣	٩,٠	٤,٣	٩,٠
الجماهيرية العربية الليبية	٤,٤	٤,٩	٢٧,٨	١٤,٣	٢٥,٨	١٣,٣
مصر	٣,١	٤,٢	١٠,٢	١٦,٢	٤,٩-	٣,٧-
المغرب	٥,٥	٤,٣	٥,٥	٥,٨	٢١,٤	١٤,٢
موريتانيا	٥,٤	٣,٠	١٤,٩	١٥,٩	١٧,٨	١٥,٦
اليمن	٣,٣	٣,٦	١٤,١	١٥,٤	٩,٥	١٤,٦

المصدر: الملحقان (١/٢) و(٢/٢) وتقديرات أولية من المؤسسات المعدة للتقرير.

الجدول ٣- نسبة العاملين (الذكور والإناث) إلى مجموع السكان في الدول العربية ١٩٨٠-٢٠٠٠ (نسب مئوية)

الدولة	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
الجزائر	١٦,٨	١٧,٧	١٦,٦	١٦,٢	١٨,٩
البحرين	--	٢٧,١	١٨,٩	٠,٠	٢٢,١
مصر	٢٢,٣	--	٢٥,٧	٢٤,٩	٢٥,٤
الأردن	١٨,٢	١٧,٤	١٦,١	--	--
المغرب	--	--	١٣,٤	١٤,٤	١٤,٤
الضفة والقطاع	--	--	--	--	١٨,٧
عمان	--	--	--	٣٣,٧	١٠,٨
المملكة العربية السعودية	--	--	١٩,٧	١٣,١	٢٥,٨
السودان	٤٠,٤	٢١,٧	٢٨,١	--	--
تونس	--	--	--	--	٢٨,٤
الإمارات العربية المتحدة	--	--	--	٥٢,٥	٦٣,١

المصدر: منظمة العمل الدولية، بيانات العمل على الشبكة الدولية http://laborsta.ilo.org/.

(*) لا تتوفر بيانات لكل من الجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية والعراق وقطر والكويت ولبنان واليمن في هذه المجموعة الإحصائية.

(--) تعني عدم توفر معلومات للعام المعني.

الجدول ٤- مؤشرات مختارة عن عناصر تمكين المرأة العربية

الدولة	مقياس التمكين	المرأة في المجالس التشريعية (في المائة)	المرأة في الإدارة (في المائة)	المرأة في المهن العلمية والفنية (في المائة)	نصيب المرأة من الدخل القومي الإجمالي (١٩٩٨) (دولار أمريكي)
الأردن	٢٢٠	٢,٥٠	٤,٦٠	٢٨,٧٠	١ ٤٦٣
تونس	٣٩٨	١١,٥٠	١٢,٧٠	٣٥,٦٠	٢ ٧٧٢
الجمهورية العربية السورية	٣١٥	١٠,٤٠	٢,٩٠	٣٧,٠٠	١ ٢١٨
مصر	٢٧٤	٢,٠٠	١٦,٤٠	٢٨,٤٠	١ ٥٧٦

الجدول ٥- عدد السكان الوطنيين والمغتربين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٠١-٢٠٠٢ (بالآلاف)

	الوطنيين	النسبة المئوية	المغتربين	النسبة المئوية	إجمالي
البحرين	٤١٠	٦٠	٢٨٠	٤٠	٦٩٠
الكويت	٨٨٥	٣٧	١٤٧٥	٦٣	٢٣٦٠
عمان	١٧٩٠	٧٤	٦٣٠	٢٦	٢٤٢٠
قطر	١٦٥	٢٨	٤٢٠	٧٢	٥٨٥
المملكة العربية السعودية	١٦٠٠٠	٧٠	٧٠٠٠	٣٠	٢٣٠٠٠
الإمارات العربية المتحدة	٦٢٢	٢٠	٢٤٨٨	٨٠	٣١١٠
بلدان المجلس	٢٠٠٠٠	٦١,٥	١٢٥٠٠	٣٨,٥	٣٢٥٠٠

المصادر: الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، التقرير السنوي، ٢٧ تموز/يوليو ٢٠٠٢، بالنسبة إلى البحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى تقارير الدول الاقتصادية من منتصف عام ٢٠٠٢، وبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية استخدمت أيضا تقارير صادرة عن الوزارات المختلفة، أما بالنسبة إلى الكويت، استخدمت بيانات وزارة التخطيط، وتقديرات تقريبية من الكاتب.

الجدول ٦- السكان حسب فئات العمر لعام ٢٠٠١
(بالآلاف والنسبة المئوية)

السكان	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	المملكة العربية السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجلس
فئات العمر	٣ ٤٨٨,٠	٦٥٤,٦	٢٢ ٦٨٦,٩	٢ ٤٠٠,٠	٥٧٨,٥	٢ ٢٤٣,١	٣٢ ٠٥١,١
٠-١٤	٢٥,٦	٢٧,٦	٣٩,٢	٣٤,٩	٢٦,٤	٢٥,٦	٣٦,٠
١٥-٢٤	١٥,٤	١٦,٩	١٨,٢	٢٠,٦	١٣,٥	١٤,٧	١٧,٧
٢٥-٤٤	٤٧,٧	٤٠,٣	٢٩,٠	٣٢,٩	٤٥,٩	٤٥,٢	٣٣,٠
٤٥-٥٠	٩,٧	١١,٢	٩,٧	٧,٨	١١,٧	١١,٥	٩,٧
٦٠- فأكثر	١,٦	٤,٠	٤,٠	٣,٨	٢,٤	٢,٩	٣,٦

المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، النشرة الاقتصادية، العدد السابع عشر، ٢٠٠٢.

الجدول ٧- أعداد سكان بلدان مجلس التعاون الخليجي حسب النوع ونسبة الذكور من مجموع السكان
(بالآلاف)

البلد	العام	ذكور	إناث	جملة	نسبة الذكور لإجمالي السكان
المملكة العربية السعودية	٢٠٠٠	١١ ٣١٥	٩ ٥٣٢	٢٠ ٨٤٧	٥٥,٩
الإمارات العربية المتحدة	٢٠٠٠	٢ ٠٩١	١ ٠١٩	٣ ١١٠	٦٦,٧
عمان	٢٠٠٠	١ ٤٠٢	١ ٠٠٠	٢ ٤٠٢	٥٨,٤
الكويت	٢٠٠٠	١ ٣٣٣	٨٥٧	٢ ١٩٠	٦١,٣
قطر	٢٠٠٠	٣٨٢	١٩٧	٥٧٩	٦٥,٦
البحرين	٢٠٠٠	٣٦٦	٢٧١	٦٣٨	٥٨,٧

المصدر: فاروق تمام ومحمد نجيب عبد الفتاح، ٤.

الجدول ٨- المهاجرون من بلدان المغرب حسب المناطق

المنطقة	المغرب	الجزائر	تونس	المجموع
الدول الأوروبية	٢ ٦١٦ ٨٧١	٩٩١ ٧٩٦	٦٩٥ ٧٦٥	٤ ٣٠٤ ٤٣٢
الدول العربية	٢٨٢ ٧٧٢	٦٦ ٣٩٨	١١٦ ٩٢٦	٤٦٦ ٠٩٦
دول أخرى	٢٣١ ٧٢٣	١٤ ٠٥٢	٣٠ ٥١٣	٢٧٦ ٢٨٨
المجموع	٤ ٧٠٧ ٤٧١	١ ٠٧٢ ٢٤٦	٨٤٣ ٢٠٤	٦ ٦٦٢ ٩٢١

المصدر: CARIM: Migrations Mediterraneennes. Rapport 2005. European University Institute، ص ٧٠.

الجدول ٩- إحصاءات الهجرة العالمية: النسخة المراجعة عام ٢٠٠٥ قاعدة بيانات السكان

مؤشر الدولة	تعداد السكان في منتصف العام (بالآلف)						النسبة المئوية للمهاجرين الدوليين من عدد السكان						النسبة المئوية للإناث من العدد الكلي للمهاجرين الدوليين					
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
الإمارات العربية المتحدة	١ ٠١٥	١ ٤١٠	١ ٨٦٨	٢ ٤٣٥	٣ ٢٤٧	٤ ٤٩٦	٧٠,٨	٧١,٥	٧١,٢	٧٠,٥	٧٠,٤	٧١,٤	٢٤,٤	٢٨,٧	٢٨,٥	٢٨,٢	٢٨,٠	٢٧,٨
المملكة العربية السعودية	٩ ٦٠٤	١٢ ٨٨٠	١٦ ٣٧٩	١٨ ٦٨٢	٢١ ٤٨٤	٢٤ ٥٧٣	٢٠,٠	٢٦,٤	٢٩,٠	٢٤,٧	٢٣,٩	٢٥,٩	٣٢,٠	٣١,٠	٣٠,٠	٣١,٠	٣٢,٨	٣٠,١
الكويت	١ ٣٧٥	١٧٢٠	٢ ١٤٣	١ ٦٩٦	٢ ٢٣٠	٢ ٦٨٧	٦٩,٦	٧١,١	٧٢,٤	٥٨,٧	٦٢,٢	٦٢,١	٣٧,٥	٤٠,٩	٣٩,٠	٣١,٠	٣١,٠	٣١,٠
قطر	٢٢٩	٣٦١	٤٦٧	٥٢٦	٦٠٦	٨١٣	٧٢,٢	٧٨,٢	٧٩,١	٧٧,٢	٧٦,٠	٧٨,٣	٢٥,٨	٢٥,٨	٢٥,٨	٢٥,٨	٢٥,٨	٢٥,٨
البحرين	٣٤٧	٤١٣	٤٩٣	٥٨٤	٦٧٢	٧٢٧	٢٩,٨	٣٣,١	٣٥,١	٣٧,٥	٣٧,٨	٤٠,٧	٢٤,٩	٢٦,٢	٢٨,٥	٣٠,٩	٣٠,٩	٣٠,٩
عمان	١ ١٨٧	١ ٥٢٧	١ ٨٤٣	٢ ١٧٧	٢ ٤٤٢	٢ ٥٦٧	١٥,٢	٢١,٤	٢٤,٥	٢٦,٣	٢٤,٨	٢٤,٤	٢٠,٩	٢٠,٩	٢٠,٩	٢٠,٩	٢٠,٩	٢٠,٩
مصر	٤٣ ٨٦٠	٤٩ ٦١٢	٥٥ ٦٧٣	٦١ ٢٢٥	٦٧ ٢٨٥	٧٤ ٠٣٣	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٤٧,٣	٤٧,٢	٤٧,١	٤٧,٠	٤٦,٨	٤٦,٧
الجمهورية العربية السورية	٨ ٩٧٨	١٠ ٨٣٦	١٢ ٨٤٣	١٤ ٧٥٥	١٦ ٨١٣	١٩ ٠٤٣	٦,١	٥,٧	٥,٥	٥,٤	٥,٤	٥,٢	٤٨,٥	٤٨,٦	٤٨,٧	٤٨,٨	٤٨,٨	٤٨,٩
الأردن	٢ ٢٢٥	٢ ٧٠٦	٣ ٢٥٤	٤ ٢٨٨	٤ ٩٧٢	٥ ٧٠٣	٣٦,٤	٣٤,٨	٣٥,٢	٣٧,٧	٣٩,١	٣٩,٠	٤٨,٦	٤٨,٧	٤٨,٨	٤٨,٩	٤٩,٠	٤٩,١
الأراضي الفلسطينية المحتلة	١ ٤٧٦	١ ٧٨٣	٢ ١٥٤	٢ ٦١٠	٣ ١٥٠	٣ ٧٠٢	٤٦,٩	٤٤,٠	٤٢,٣	٤٦,٠	٤٤,٧	٤٥,٤	٤٢,٩	٤٣,١	٤٣,٣	٤٣,٥	٤٣,٧	٤٣,٤
العراق	١٤ ٠٩٣	١٦ ٢٨٨	١٨ ٥١٥	٢١ ٦٣٢	٢٥ ٠٧٥	٢٨ ٨٠٧	٠,٢	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,١	٠,١	٣٥,٧	٣٤,٥	٣٣,٣	٣٢,٢	٣١,١	٣١,٢
اليمن	٨ ١٩٧	٩ ٩٥١	١٢ ٠٨٦	١٥ ٢١٩	١٧ ٩٣٧	٢٠ ٩٧٥	٠,٩	٠,٧	٠,٩	١,٥	١,٤	١,٣	٣١,٨	٣١,٨	٣١,٨	٣١,٨	٣١,٨	٣١,٨
السودان	١٩ ٩٧٠	٢٣ ٣٨٢	٢٦ ٠٦٦	٢٩ ٣٥٢	٣٢ ٩٠٢	٢٦ ٢٣٣	٣,٦	٦,٠	٤,٩	٣,٨	٢,٦	١,٨	٤٩,٢	٤٨,٧	٤٨,٦	٤٨,٥	٤٨,٤	٤٨,٣
الصومال	٦ ٤٨٧	٦ ٤٧٠	٦ ٦٧٤	٦ ٣١٢	٢٧ ٠١	٨ ٢٢٨	٢٤,٨	١٢,٠	٩,٥	٠,٣	٠,٣	٣,٤	٤٥,٥	٤٦,٠	٤٧,٤	٤٧,٣	٤٧,١	٤٦,٥
إريتيريا	٢ ٣٨٢	٢ ٦٨٢	٣ ٠٣٨	٣ ٠٩٧	٣ ٥٥٧	٤ ٤٠٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٤٥,٥	٤٦,٠	٤٧,٤	٤٧,٣	٤٧,١	٤٦,٥
الجماهيرية العربية الليبية	٣ ٠٤٣	٣ ٧٨٦	٤ ٣٣٤	٤ ٨٠٨	٥ ٣٠٦	٥ ٨٥٣	١٠,٢	١٠,٩	١٠,٦	١٠,٥	١٠,٥	١٠,٦	٣٥,٥	٣٥,٥	٣٥,٥	٣٥,٥	٣٥,٥	٣٥,٥
تونس	٦ ٤٥٤	٧ ٣٣٢	٨ ٢١٩	٨ ٩٧٧	٩ ٥٦٣	١٠ ١٠٢	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٥١,٤	٥٠,٧	٥٠,٢	٤٩,٧	٤٩,٢	٤٨,٧
الجزائر	١٨ ٨١١	٢٢ ٠٩٧	٢٥ ٢٩١	٢٨ ٢٧١	٣٠ ٤٦٣	٣٢ ٨٥٤	١,٠	١,٣	١,١	١,١	٠,٨	٠,٧	٤٥,٢	٤٥,٢	٤٥,٢	٤٥,٢	٤٥,٢	٤٥,٢
المغرب	١٩ ٥٢٧	٢٢ ١٩٣	٢٤ ٦٩٦	٢٧ ٠٠٤	٢٩ ٢٣١	٣١ ٤٧٨	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٥٠,٧	٥٠,٧	٥٠,٧	٥٠,٧	٥٠,٧	٥٠,٧

المصدر: United Nations. Population Division, World Migrant stock: the 2005 Revision. http://esa.un.org/migration.

الجدول ١٠- الأيدي العاملة في القطاع الحكومي في بلدان مجلس التعاون الخليجي للأعوام ١٩٩١ و١٩٩٦ و٢٠٠١

البلد		الوطنية (بالنسبة المئوية)	الوافدة (بالنسبة المئوية)	الإجمالي
الإمارات العربية المتحدة	٩١	٣٦,٨	٦٣,٢	٥٠ ٣١٣
	٩٦	٣٩,٩	٦٠,١	٥٦ ٤١٤
	٠١	٤٤,٥	٥٥,٥	٥٦ ٣٨٦
البحرين	٩١	٨٢,٩	١٧,١	٢٨ ٦٤١
	٩٦	٨٧,٨	١٢,٢	٣٠ ٤٥٤
	٠١	٩٠,٧	٩,٣	٣٢ ٠٧٨
المملكة العربية السعودية	٩١	٧٥,٠	٢٥,٠	٥٢٩ ٩٧٤
	٩٦	٨٢,٢	١٧,٨	٦١٦ ٢٩١
	٠١	٨٨,٨	١١,٢	٧١٠ ٨٥٩
سلطنة عمان	٩١	٦٥,١	٣٤,٩	٧٢ ٤٩٣
	٩٦	٦٧,٨	٣٢,٢	٧٨ ٢٧٧
	٠١	٧٨,١	٢١,٩	٨٧ ٦٥٢
قطر	٩١	٤٣,٩	٥٦,١	٣٧ ٠٢٨
	٩٦	٤٣,٩	٥٦,١	٤٦ ٣٥٥
	٠١	٦٦,١	٣٣,٩	٣٤ ٣٨٠
الكويت	٩١	٧٧,٦	٢٢,٤	١٠٥ ٢٥٨
	٩٦	٧١,١	٢٨,٩	١٤٧ ٠١٠
	٠١	٧٦,٠	٢٤,٠	١٦١ ١٤٧
مجموع بلدان المجلس	٩١	٧١,٠	٢٩,٠	٨٢٣ ٧٠٧
	٩٦	٧٥,٣	٢٤,٧	٩٧٤ ٨٠١
	٠١	٨٣,٠	١٧,٠	١٠٨ ٥٠٢

المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، "بيانات متفرقة"، ٢٠٠٢.